



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة و مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية

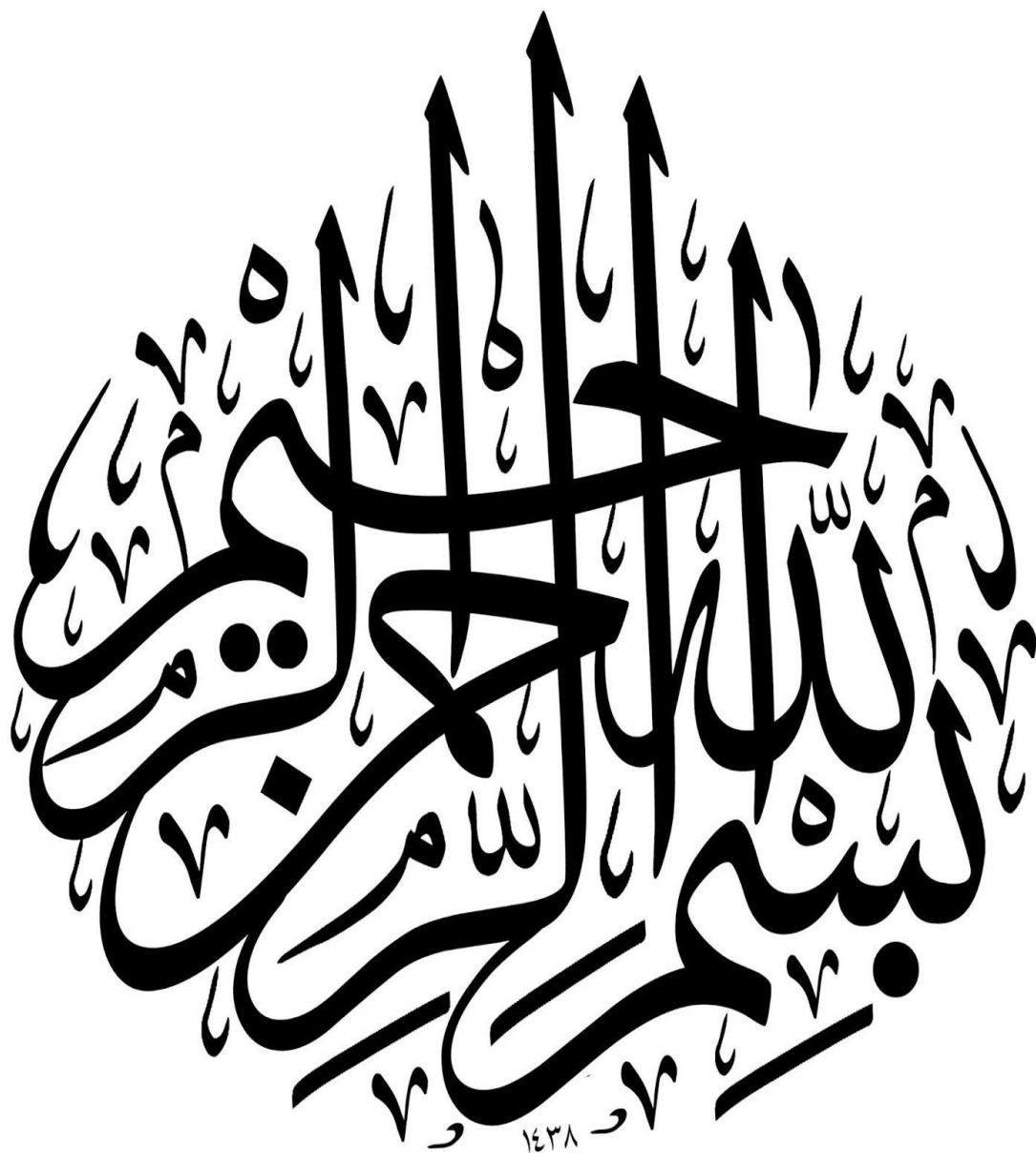
دراسة حالة: مكتب محافظ حسابات - ميله

المشرف	اعداد الطلبة	
مجدوب علاء الدين	بن لعريبي أماني	1
	بودابة شمس	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم و لقب الاستاذ(ة)
رئيسا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله	قاجة أمنة
مشرفا ومقررا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله	مجدوب علاء الدين
ممتحنا	جامعة المجاهد عبد الحفيظ بوصوف ميله	ضافري ريمة

السنة الجامعية: 2026/2025



شكر وتقدير

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، الحمد لله المنان، الملك القدوس السلام، مدبر الليالي والأيام، ومصرف الشهور والأعوام، قدر الأمور فأجراها على أحسن نظام، ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، الحمد لله على ما أنعم به علينا من فضله الخير الكثير والعلم الوفير وأعاننا على إنجاز هذا العمل الذي نحتسبه عبادة من العبادات جعلها الله خالصة لوجهه الكريم.

وبعد حمد الله تعالى وشكره على إتمامنا هذه الرسالة، نتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان للأستاذ "مجدوب علاء الدين" على ما قدمه لنا من علمٍ رشادٍ مستمر، نافع وعطاء متميز، وعلى ما بذله من جهد متواصل ونصح وتوجيه من بداية رحلة البحث حتى إتمام هذه الرسالة، ومهما كتبنا من عبارات وجمل فإن كلمات الشكر تظل عاجزة عن إيفاء حقه، فجزاه الله عنا خير الجزاء وجعل ذلك في موازين حسناته.

ويسرنا أن نتقدم بالشكر لكل الأساتذة والأستاذات، ولكل من مدّ لنا يد العون، أو أسدى لنا معروفاً صغيراً أو كبيراً في إنجاز هذا العمل، فله منا خالص الشكر والتقدير.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الله قبل كل شيء، الحمد لله كما ينبغي لوجهك وعظيم سلطانك،

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون،

لم يكن الحلم قريباً ولا الطريق كان محفوفاً بالتسهيلات، لكنني فعلتها ونلتها.

إلى الكتف الذي أضع عليه آمالي، إلى جنة الدنيا والآخرة "أبي".

إلى ملاكي الطاهر ورفيق دربي بعد الله، داعمي الأول "أمي".

إلى من قال فيهم: "سنشد عضدك بأخيك"، إخوتي، أدامكم الله ضلعاً ثابتاً.

إلى من آمنت بقدراتي وآمنت أيامي، "أختي"، أدامك الله نعمة

"وفي النهاية كل هذه الايام بمرها و حلوها تصبح مجرد حكايات تحكى"

الحمد لله

شمس

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية وتعزيز مصداقيتها وشفافيتها داخل المؤسسة الاقتصادية، مع توضيح مساهمته في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المحاسبية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الجانب النظري ودراسة حالة بمكتب محافظ حسابات، إضافة إلى إجراء مقابلة ميدانية. وتوصلت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات يساهم بشكل فعال في رفع جودة القوائم المالية من خلال التدقيق والالتزام بالمعايير المهنية والمحاسبية، مما يعزز الثقة في المعلومات المالية. كما أوصت بضرورة تعزيز استقلالية محافظ الحسابات، والالتزام بالمعايير المهنية، وتطوير آليات الرقابة والتكوين المستمر لتحسين فعالية عملية التدقيق.

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، القوائم المالية، جودة القوائم المالية.

Abstract:

This study aims to highlight the role of the statutory auditor in improving the quality of financial statements and enhancing their credibility and transparency within the economic. It also explains his contribution to detecting accounting errors and fraud. The study relied on the descriptive-analytical approach through the theoretical aspect and a case study at an audit office, in addition to conducting a field interview.

The study concluded that the statutory auditor effectively contributes to improving the quality of financial statements through auditing and compliance with professional and accounting standards, which enhances confidence in financial information. It also recommended strengthening the independence of the statutory auditor, adhering to professional standards, developing control mechanisms, and ensuring continuous training to improve the effectiveness of the auditing process.

Keywords: Statutory Auditor, Financial, Statements, Quality of Financial Statements.

العنوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير	I
إهداء	II
إهداء	III
الملخص	IV
Abstract	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	XIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الإختصارات	X
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري لمحافظ الحسابات والقوائم المالية	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري لمحافظ الحسابات	3
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول محافظ الحسابات	3
المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات	14
المطلب الثالث: قواعد ومراحل عمل محافظ الحسابات	19
المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية	24
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهدافها	24
المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية	28
المطلب الثالث: متطلبات جودة القوائم المالية	30
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	35
المطلب الأول: الدراسات المحلية	35
المطلب الثاني: الدراسات بالأجنبية	39
المطلب الثالث: ما تضيفه الدراسة للدراسات السابقة	43
خلاصة الفصل	45
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات	

48	تمهيد
49	المبحث الأول: تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات
49	المطلب الأول: تعريف مكتب محافظ الحسابات وهيكله التنظيمي
51	المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها المكتب
51	المطلب الثالث: المعايير والقوانين المستخدمة في مكتب محافظ الحسابات
54	المبحث الثاني: عرض وتحليل تقرير محافظ الحسابات
54	المطلب الأول: عرض القوائم المالية والتعليق عليها
59	المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة
64	المطلب الثالث: عرض التقرير النهائي لمحافظ الحسابات
68	المبحث الثالث: عرض وتحليل المقابلة مع محافظ الحسابات
68	المطلب الأول: تقديم عام للمقابلة
69	المطلب الثاني: مضمون المقابلة
73	المطلب الثالث: تحليل المقابلة ونتائجها
77	خلاصة الفصل
79	الخاتمة
83	قائمة المصادر والمراجع
87	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
8	الشهادات الجامعية التي تمكن حاملها من المشاركة في مسابقة الالتحاق بالمعهد المتخصص لمهنة المحاسب	01
9	الاختبارات الكتابية للقبول في معهد التكوين المتخصص لمهنة المحاسبة	02
10	البرامج البيداغوجية لشهادات محافظ الحسابات وخبير المحاسب	03
13	الوثائق الإدارية اللازمة للحصول على الاعتماد	04
51	المعايير المعمول بها في مكتب محافظ الحسابات	05
53	أصول الميزانية	06
56	خصوم الميزانية	07
65	التعويضات المدفوعة لعشرة موظفين الأعلى أجرا	08
66	تطور نتيجة الخمس سنوات الأخيرة	09

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
7	المسار التكويني لتأهل محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين في الجزائر	01
18	يوضح مسؤوليات محافظ الحسابات	02
29	مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم المعلوماتية	03
34	يمثل الخصائص النوعية للمعلومة المالية	04
49	الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات زيتوني عومار	05

قائمة المختصرات

الكلمة	شرحها
fasb	Financial accounting standards board مجلس معايير المحاسبة المالية
iasb	International accounting standards board مجلس معايير المحاسبة الدولية
Aicpa	American institute of certafied public accountants المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين
cobit	Control objectives for information and related technologies أهداف الرقابة على تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا ذات الصلة

مقدمة

يشهد العالم اليوم تطورات اقتصادية ومالية متسارعة فرضت على المؤسسات الاقتصادية ضرورة الاعتماد على معلومات مالية دقيقة وذات جودة عالية، وذلك لما لها من أهمية كبيرة في ترشيد القرارات الإدارية والمالية والاستثمارية. فالمعلومات المالية أصبحت تمثل أداة أساسية يعتمد عليها مختلف الأطراف، سواء داخل المؤسسة كالإدارة والمساهمين، أو خارجها كالمستثمرين والبنوك والهيئات الرقابية، الأمر الذي جعل مسألة مصداقيتها وشفافيتها محل اهتمام كبير.

وفي ظل تعدد المعاملات المالية وتعقدها، برزت الحاجة إلى وجود جهة مستقلة ومحايدة تعمل على فحص القوائم والتقارير المالية والتأكد من مدى صحتها واحترامها للمبادئ والمعايير المحاسبية المعمول بها، وهنا يظهر الدور المهم الذي يؤديه محافظ الحسابات باعتباره أحد أهم آليات الرقابة والتدقيق داخل المؤسسات الاقتصادية. إذ يساهم هذا الأخير في تعزيز الثقة في المعلومات المالية من خلال إبداء رأي فني محايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية، بالإضافة إلى كشف الأخطاء والتجاوزات التي قد تؤثر على جودة المعلومات المالية.

ويكتسي موضوع دور محافظ الحسابات أهمية بالغة، خاصة في ظل التوجه المتزايد نحو تحسين الحوكمة وتعزيز الشفافية المالية، حيث أصبح نجاح المؤسسات واستمراريتها مرتبطاً بدرجة كبيرة بمدى توفر معلومات مالية موثوقة تساعد على اتخاذ قرارات سليمة وفعالة. كما أن التطورات التي شهدتها مجال المحاسبة والتدقيق المحاسبي ساهمت في توسيع مهام محافظ الحسابات وجعلت دوره لا يقتصر فقط على المراقبة التقليدية، بل يمتد إلى تحسين جودة النظام المحاسبي والمالي داخل المؤسسة.

الإشكالية:

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية:

كيف يساهم محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية؟

وينبثق من هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

✓ كيف يساهم محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية وشفافية القوائم المالية؟

✓ ما دور محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات المحاسبية؟

✓ كيف تؤثر عملية المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات على جودة القوائم المالية؟

✓ ما أثر التزام محافظ الحسابات بالمعايير المهنية والأخلاقية على جودة القوائم المالية؟

الفرضيات:

وللإجابة على التساؤلات لابد من صياغة الفرضيات التالية:

➤ يساهم محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية وشفافية القوائم المالية من خلال تدقيق القوائم المالية والتحقق من مصداقيتها.

➤ يتمثل دور محافظ الحسابات في اكتشاف الأخطاء والتلاعبات عبر إجراءات التدقيق والفحص المحاسبي.

➤ تؤثر عملية المراجعة التي يقوم بها محافظ الحسابات إيجابا على تحسين جودة التقارير المالية ودقتها.

➤ يؤدي التزام محافظ الحسابات بالمعايير المهنية والأخلاقية إلى تحسين جودة القوائم المالية وموثوقيتها.

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة كونها تسلط الضوء على دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية داخل المؤسسة الاقتصادية، خاصة في ظل تزايد الحاجة إلى معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعد على اتخاذ قرارات رشيدة من طرف مختلف المستخدمين، كما تبرز هذه الدراسة الدور المحوري الذي يلعبه محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية وشفافية القوائم المالية من خلال عمليات المراجعة والتدقيق. إضافة إلى ذلك، في توضح أهمية احترام المعايير المهنية والأخلاقية في الرفع من جودة المعلومات المالية، والحد من الأخطاء والتلاعبات المحاسبية، مما يساهم في تعزيز الثقة في النظام المحاسبية داخل المؤسسة.

أهداف الدراسة:

وفي إطار هذه الدراسة، تم تحديد مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى توضيح مختلف الجوانب المتعلقة بدور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية داخل المؤسسة الاقتصادية والمتمثلة فيما يلي:

✓ التعرف على دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية داخل المؤسسة الاقتصادية.

- ✓ توضيح أهم مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات في عملية التدقيق والمراقبة.
- ✓ إبراز أهمية التدقيق المحاسبي في ضمان مصداقية وموثوقية المعلومات المالية.
- ✓ دراسة مدى التزام المؤسسة محل الدراسة بالمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.
- ✓ تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تساهم في تحسين فعالية دور محافظ الحسابات.

أسباب اختيار الموضوع:

- اعتبار موضوع البحث يخدم التخصص ورغبة في تعميق الفهم فيه.
- الرغبة في اكتساب معرفة عملية حول كيفية إعداد ومراجعة القوائم المالية.
- إبراز الدور الرقابي لمحافظ الحسابات في حماية مصالح مختلف الأطراف (الإدارة، المستثمرين، الدولة).
- الاهتمام المتزايد بمصداقية وشفافية وموثوقية القوائم المالية في ظل التطورات الاقتصادية.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة التواصل مع محافظ الحسابات والحصول على موافقته لإجراء المقابلة، نظرا لطبيعة عمله وكثرة ارتباطاته المهنية.
- تحفظ محافظ الحسابات في الإجابة عن بعض الأسئلة المتعلقة بالمؤسسة أو بالتقارير المالية بسبب السرية المهنية وأخلاقيات المهنة.
- صعوبة تحليل بيانات المقابلة واستخلاص نتائج دقيقة يمكن تعميمها، باعتبار أن الدراسة تعتمد على عينة محدودة.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- حدود نظرية: تهتم هذه الدراسة بتوضيح دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية، وعليه فإن الاهتمام الأساسي سوف ينصب حول محافظ الحسابات على المستوى الجزئي.
- حدود مكانية: سوف تكون الدراسة على مستوى مكتب محافظ الحسابات "زيتوني عومار".
- حدود زمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة شهري افريل وماي 2026.

المنهج المعتمد:

استناداً على الإشكالية المطروحة، وبغية الوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة، تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة موضوع دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية، حيث تم الاعتماد على هذا المنهج لملائمته لطبيعة الدراسة، إذ يسمح بوصف مختلف المفاهيم المتعلقة بمحافظ الحسابات والقوائم المالية وجودة المعلومات المالية، إضافة إلى تحليل العلاقة بين هذه المتغيرات وإبراز مدى مساهمة محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية وشفافية القوائم المالية.

كما تم في الجانب النظري الاعتماد على مجموعة من المراجع العلمية المتمثلة في الكتب، والمقالات، والمذكرات الجامعية، إضافة إلى جانب النصوص القانونية والمعايير المهنية المنظمة لمهنة محافظ الحسابات، أما في الجانب التطبيقي فقد تمثل في دراسة حالة وإجراء مقابلة مع محافظ حسابات بهدف جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وربطها بالجانب النظري، قصد الوصول إلى نتائج تعكس الدور الفعلي لمحافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية والكشف عن الأخطاء والتلاعبات المحاسبية.

تقسيمات الدراسة:

بغرض الإحاطة بالموضوع محل الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين رئيسيين، حيث تم تخصيص الفصل الأول للجانب النظري وتم فيه التطرق إلى الإطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات من خلال التعريف به وبيان مهامه ومسؤولياته، إضافة إلى توضيح مفهوم القوائم المالية وخصائصها النوعية ومعايير جودة المعلومات المالية.

أما الفصل الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي، حيث تم إسقاط الجانب النظري على مؤسسة محل الدراسة من خلال تحليل دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية، مع عرض النتائج المتوصل إليها وتقديم مجموعة من التوصيات المناسبة.

الفصل الأول: الإطار

النظري لمحافظ

الحسابات والقوائم

المالية

تمهيد:

إن محافظ الحسابات أحد أهم الآليات الرقابية داخل المؤسسة، حيث يضطلع بدور أساسي في ضمان شفافية المعلومات المالية وتعزيز الثقة فيها. وتكمن أهمية هذا الدور في كونه جهة مستقلة تعني بفحص وتدقيق الحسابات والتأكد من سلامة المعالجات المحاسبية واحترام المعايير المهنية المعتمدة، مثل معايير الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين.

وفي ظل التطورات الاقتصادية وتعقد المعاملات المالية، تزداد الحاجة إلى تدخل محافظ الحسابات لضمان إعداد القوائم المالية بصورة صادقة وعادلة تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة. ومن خلال مهامه في الفحص وإبداء الرأي الفني المستقل، يساهم في تحسين جودة القوائم المالية، والحد من الأخطاء والتلاعب، وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة الرشيدة داخل المؤسسة.

ولمعرفة مدى مساهمة محافظ الحسابات في جودة القوائم المالية قسمنا هذا الفصل النظري إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري لمحافظ الحسابات.

المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: الإطار النظري لمحافظ الحسابات

يقوم محافظ الحسابات بمراجعة عناصر القوائم المالية، وذلك من خلال أساليب مختلفة إذ يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية أثناء أدائه لمهامه المهنية، وتظهر هذه الاستقلالية من خلال تصرفه بنزاهة وبدون تحيز، ومنه نتطرق في هذا المبحث إلى الإطار النظري لمحافظ الحسابات

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول محافظ الحسابات

يعتبر محافظ الحسابات فاعلا أساسيا في تعزيز مصداقية المعلومات المالية وضمان شفافية القوائم المحاسبية، من خلال إبداء رأي مهني مستقل حول مدى مطابقتها للمعايير المعتمدة. ولأجل الإحاطة بدوره بشكل دقيق، يقتضي الأمر توضيح أهم المفاهيم الأساسية المرتبطة به، من حيث تعريفه، صفاته، شروطه.

الفرع الأول: تعريف محافظ الحسابات

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم محافظ الحسابات نذكر منها:

التعريف الأول: حسب المادة 22 من القانون 10-01 من الجريدة الرسمية الذي يعرف محافظ الحسابات على أنه " كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به" (المادة 22 من القانون 10-01، 2010، صفحة 7)

التعريف الثاني: كما تعرفه المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري بأن "محافظ الحسابات هو الشخص الذي تتمثل مهمته الدائمة باستثناء بأي تدخل في التسيير في التحقق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة (أو مجلس المديرين) وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها. ويصادق على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة وصحة ذلك كما يتحقق إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين. (المادة 715 مكرر 4، 2007، صفحة 188)

التعريف الثالث: شخص مستقل يتولى مهمة مراجعة حسابات المؤسسات بوصفه خبير في المالية والمحاسبة وإبداء الرأي الفني المحايد حول ما تم مراجعته في تقرير مع تقديم الأدلة الكافية والمبررات

القانونية للرأي المتوصل إليه من أجل تلبية حاجات متخذي القرار من الأطراف ذات المصلحة. (بوعزيز، 2022، صفحة 100)

من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن محافظ الحسابات هو: شخص خبير ومستقل مختص في مراجعة وفحص الحسابات المالية للمؤسسات، معتمد من طرف الدولة، تهدف مهمته إلى التحقق من صحة وشفافية المعلومات المالية، ومدى مطابقتها للقوانين والمعايير المحاسبية المعمول بها.

الفرع الثاني: صفات محافظ الحسابات

إن محافظ الحسابات يجب أن تتوفر فيه صفات شخصية وأخلاقية تؤهله للقيام بواجباته المهنية على أكمل وجه، وحتى يكون عمله مرضي ورأيه موضع ثقة نجد من بين هذه الصفات ما يلي: (الخضر، 2019، صفحة 76)

✓ **النزاهة:** يجب أن يكون مراجع الحسابات أميناً ونزيهاً في عمله، يعطي العمل حقه، ويعمل بوعي من ضميره، ويبذل قصارى طاقته العلمية والفنية في تنفيذ عمله، وألا يضمن تقريره سوى البيانات التي يثق في سلامتها.

✓ **المحافظة على أسرار المهنة:** المراجع موضع ثقة، وهو يطلع بحكم عمله على تفاصيل أسرار عملائه، وتقضي التقاليد المهنية في جميع المهن، وليس في مهنة المراجعة والمحاسبة وحدها.

✓ **الصبر واللباقة والقدرة على التصرف:** المراجعة عملية شاقة تحتاج إلى صبر وطول أناة في الدراسة والبحث عن الحقيقة، كما أنها تستدعي أيضاً اللباقة في التعامل مع العملاء وفي معاملة موظفي المؤسسة، مما يؤدي إلى خلق جو من التوتر وعدم الثقة بين المراجع والموظفين

✓ **الكفاءة المهنية:** يجب أن يكون مراقب الحسابات متمكن من المراجعة عملاً وعلماً، وأن يكون قادر على معرفة الكثير من العلوم الاجتماعية والإنسانية التي لها علاقة بالمراجعة والمحاسبة، لكي يستطيع مراجعة العمليات على تنوعها واختلافها

الفرع الثالث: أهمية محافظ الحسابات

تتبع أهمية محافظ الحسابات من أهمية المهنة بحد ذاتها، إذ تعد مهنة محافظة الحسابات مهمة جداً بالنسبة للمؤسسات لأنها تعزز الثقة وتزيد من مصداقية قوائمها المالية، نتيجة للعمل الذي يقوم به محافظ

الحسابات من تحقق واختبارات وفحص لحساباتها. ومهنة محافظة الحسابات تسعى إلى خدمة مستخدمي القوائم المالية (المستثمرون، إدارة المؤسسة، البنوك والمؤسسات المالية، مصلحة الضرائب)

من خلال التقارير التي يقدمها محافظ الحسابات ويستفيدون منها في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويمكن توضيح أهمية محافظ الحسابات بالنسبة لمستخدمي لقوائم المالية كما يلي: (عطوي، 2020-2021، صفحة 65)

- **بالنسبة للمستثمرين:** تفيد تقارير محافظ الحسابات المستثمرين، وذلك من خلال مراقبة تصرفات مسؤولي إدارة المؤسسة وإيصال مختلف المعلومات المهمة عن المؤسسة وعن وضعيتها المالية للاطمئنان على أموالهم باعتبار محافظ الحسابات الوكيل الرسمي لهم.
- **بالنسبة لإدارة المؤسسة:** تستفيد إدارة المؤسسة من تقارير وبيانات محافظ الحسابات، مما يزيد الثقة فيها وبالتالي تزيد درجة الاعتماد عليها، كما أن محافظ الحسابات يعد المحقق والضامن على أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بكفاءة وصدق، مما يساهم في إعادة انتخاب مسؤولي الإدارة وتجديد الثقة في أعضاء مجلس الإدارة لفترة أخرى وزيادة مكافآتهم.
- **بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية:** تستخدم البنوك والمؤسسات المالية القوائم المالية للمؤسسات التي تطلب قروض بهدف الاطلاع على وضعيتها المالية، لهذا فهي بحاجة إلى مصادقة محافظ الحسابات على هذه القوائم لكي تثق فيها.
- **بالنسبة لأجهزة الحكومة ومصلحة الضرائب:** تعتمد على القوائم المالية المنشورة للمؤسسات في العديد من الأغراض، منها مراقبة نشاط هذه المؤسسات للتحقق من مدى التزامها بالقوانين واللوائح وتحقيق أهداف الرقابة والإشراف، وأيضا تستخدمها بغرض تحديد الوعاء الضريبي من أجل تحصيل الضرائب، لهذا فهذه الجهات هي بحاجة إلى قوائم مالية موثوقة ومعتمدة ومصادق عليها من طرف شخص محايد عن المؤسسة وهو محافظ الحسابات.

الفرع الرابع: شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات

حدد المشرع الجزائري بموجب القانون 10-01 مجموعة من الشروط لممارسة المهنة منها:

- أن يكون جزائري الجنسية.

- أن يكون حائزا على الشهادة الجزائرية لمحافظة الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.
- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- ألا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
- أن يؤدي اليمين المنصوص عليه " أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملتي أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتف سر المهنة وأسلوك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف، والله على ما أقول شهيد".
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني لخبراء المحاسبين أوفي الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو الغرفة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون. (القانون رقم 01-10، 2010، صفحة 5)
- وقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة للتكوين المهني وتأهيل محافظي الحسابات من خلال القانون 01-10 الذي نظم التكوين في معهد مختص تابع لوزارة المالية، ورغم عدم دخوله حيز التنفيذ بعد لأسباب مجهولة، فإن المعهد منظم بعدة مراسيم تنفيذية، وللحصول على الشهادات التي تسمح بممارسة محافظ الحسابات يمر المترشحون بعدة شروط وإجراءات، وتأسيسا على ما سبق، ننتقل إلى عرض الشروط والاجراءات المنظمة للمهنة: (المرسوم التنفيذي رقم 11-32، 2011، صفحة 14)

❖ المسار التكويني لمحافظي الحسابات في ظل القانون 01-10

الشكل رقم (1): المسار التكويني لتأهل محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين في الجزائر
ولتوضيح مراحل المسار التكويني لمهنة محافظ الحسابات في الجزائر، يبين الشكل التالي مختلف الخطوات والشروط اللازمة للوصول إلى هذه المهنة:



أولاً: تعريف المعهد للتعليم المتخصص لمهنة المحاسب

هو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يخضع للقواعد المطبقة على الإدارة ف علاقته مع الدولة وللقواعد التجارية في علاقته مع الغير. ويوضع المعهد تحت وصاية الوزير المكلف بالمالية ويحدد مقره ب مدينة الجزائر، ويمكن نقله إلى مكان آخر من التراب الوطني بموجب مرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، يكلف المعهد بضمان التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة خبير محاسب وشهادة محافظ الحسابات. (المرسوم التنفيذي رقم 11-72، 2011، صفحة 10)

ثانياً: الدخول إلى المعهد

من أجل الالتحاق بالمعهد، يجب على المترشح استيفاء الشروط المطلوبة وتقديم الشهادات اللازمة والالتزام بإجراءات التسجيل المحددة (القانون 10-01 المادة 4، 2017، صفحة 13)

- جدول رقم (1): الشهادات الجامعية التي تمكن حاملها من المشاركة في مسابقة الالتحاق بالمعهد

المتخصص لمهنة المحاسب

النظام الكلاسيكي	نظام ليسانس - ماستر - دكتوراه (ل. م. د)
ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة	ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق
ليسانس في العلوم التجارية تخصص مالية	ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية
ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة ومالية	ليسانس في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية
ليسانس في علوم التسيير تخصص محاسبة	
ليسانس في علوم التسيير تخصص مالية	
ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص علوم مالية	
ليسانس في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على (المرسوم التنفيذي رقم 11-72، 2011، صفحة 12)

الجدول رقم (2): الاختبارات الكتابية للقبول في معهد التكوين المتخصص لمهنة المحاسبة

مادة الاختبار	محاور الاختبار	المعامل	المدة (بالساعة)

4	3	المحاسبة ومراقبة التسيير - التسيير المالي - المحاسبة العامة - اقتصاد المؤسسة.	مالية ومحاسبة
3	3	مفاهيم عامة حول التدقيق - معايير وواجبات التدقيق مهمة التدقيق - تقارير التدقيق - معلومات خاصة المعايير الخاصة لمحافظ الحسابات - تدخلات مرتبطة بالمهمة العامة المراقبة الداخلية.	تدقيق
3	2	قانون الشركات (الشركة التجارية للشخص المعنوي، الشركة ذات الأسهم، مفاهيم المجمع والشركة القابضة) مقدمة عامة في القانون الجبائي - الضريبة على النتائج الضريبة على الدخل - الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني - الرقابة الجبائية.	قانون وجبائية
2	2	الأنظمة الاقتصادية - الأسواق المالية - التكتلات الجهوية - المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية - المؤشرات الاقتصادية الوطنية - ميزان المدفوعات والميزان التجاري	اقتصاد عام
2	1	إعلام آلي - إحصاء	تكنولوجيات الإعلام والاتصال
2	1	ترجمة أو تحرير نص باللغتين الفرنسية والانجليزية	لغات

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على (المرسوم التنفيذي رقم 12-288، 2012، صفحة 13)

ثالثا: سير التكوين في المعهد

بموجب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 7 مارس 2017 المادة 4، يخضع المترشحون لامتحانات شفوية حيث يتم توزيع نقاط الاختبار بمنح علامة على 240 نقطة في الكتابي و 80 نقطة في الشفوي

• الجدول رقم (3): البرامج البيداغوجية لشهادات محافظ الحسابات وخبير المحاسب

السنة	المواد المدرسة	مدة التكوين (بالساعة)
	المحاسبة المعمقة - محاسبة الشركات ومجموعات الشركات - محاسبة الكيانات الخاصة -	

الأولى	الرياضيات التطبيقية في التسيير - المحاسبة التحليلية - القانون التجاري العام وقانون الشركات - قانون الأعمال - القانون المدني: التزامات وعقود - قانون العمل والقانون الاجتماعي - الخبرة القضائية، التحكيم - تدقيق 1: المبادئ والمعايير - الاتصال واللغات التجارية 1.	850
الثانية	تدقيق 2: تقنيات ومنهجية، تدقيق الحسابات الفردية وحسابات مجموعات الشركات - تدقيق 3: تدقيق حسابات البنوك والكيانات الخاصة الأخرى - الاتصال واللغات التجارية 2 - تقنيات كمية: إحصاء وانتقاء العينات - التشريع المالي والقانون الجبائي - القانون الجزائي العام والتشريع الجزائي المطبق على الأعمال - تسيير المخاطر والتأمينات - تسيير الميزانية - المحاسبة: التجارب الدولية - القانون الدولي للأعمال والتحكيم - صعوبات الشركات: الوقاية والتقويم - الأخلاقيات والممارسة المهنية	810
الثالثة	الاقتصاد العام، تنظيم وتسيير المؤسسة - الاتصال واللغات التجارية 3 - التسيير والإستراتيجية المالية للمؤسسة - مراقبة التسيير، الإدارة وتقييم النجاعة تشخيص وتسيير المؤسسة - تسيير المشاريع - حوكمة المؤسسة والذكاء الاقتصادي - الاقتصاد والمالية الدوليان - تقييم، إدارة ووضع أنظمة المعلومات المنازعات الجبائية وشبه جبائية - الإعلام الآلي وتطبيق التسيير المدمج (ERP)، معالجة المعطيات والبيانات.	730

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على (المرسوم التنفيذي رقم 13-77، 2012، الصفحات 17-18-

(19)

رابعاً: التربص المهني

فصل المرسوم التنفيذي رقم 11-393 (2011) أحكاماً تتعلق بكيفية إجراء التربص المهني لفائدة الخبراء المحاسبين و محافظي الحسابات و المحاسبين المعتمدين في الجزائر، حيث يحدد الشروط القانونية للالتحاق بالتربص و إجراءات تسجيله لدى المجلس الوطني للمحاسبة وتعيين مشرف مؤهل يتولى تأطير المتربص ومتابعته خلال مدة محددة تختلف حسب الصفة المهنية المطلوبة، كما يبين النص التزامات المتربص، لاسيما احترام التشريع و التنظيم المعمول بهما، والتقيد بأخلاقيات المهنة والمحافظة على السر المهني وإنجاز الأعمال المسندة إليه بانتظام وجدية، والمشاركة في الأيام الدراسية و التكوينية، وإعداد تقارير دورية وسداسية تعكس تقدم أعماله واكتسابه للمعارف التطبيقية. وفي المقابل يحدد واجبات المشرف من حيث ضمان تكوين مهني فعال، وتقديم التوجيه والإرشاد وتقييم أداء المتربص، وإعداد تقارير دورية ترفع إلى الجهات المختصة، مع تحديد عدد أقصى للمتربصين تحت إشرافه لضمان جودة

التأطير، كما ينظم النص آليات متابعة المتربص وتقييمه من طرف المجلس الوطني للمحاسبة، الذي يفصل في النزاعات ويقرر في نهاية المدة إما منح شهادة نهاية التربص أو تمديد الفترة عند وجود نقائص أو رفضها في حالة الإخلال الجسيم بالواجبات. (المرسوم التنفيذي رقم 11-393، 2011، صفحة 18)

خامسا: الاختبار النهائي لمحافظي الحسابات

تطبيقا لأحكام المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 11-74 المؤرخ في 13 ربيع الأول عام 1432 الموافق ل 16 فبراير سنة 2011 يهدف هذا القرار إلى تعيين مركز الامتحان وتحديد الكيفيات العملية للامتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب وكذا تشكيلة لجنة المداولات، حيث يتكون الامتحان من مرحلتين أساسيتين اختبار كتابي واختبار شفوي، يتمثل الاختبار الكتابي في دراسة حالة شاملة في مجالات تدخل ضمن مهام الخبير المحاسب ومدته 10 ساعات ويطلب من المترشح اختيار موضوع واحد من بين ثلاثة مواضيع مقترحة. ويشترط الانتقال إلى المرحلة الشفوية الحصول على علامة لا تقل عن 100 من 200 أي معدل 10 من 20 على الأقل، بعد ذلك، يجتاز المترشح المقبول اختبارات شفوية أمام لجنة مختصة، تعين لجان الامتحان والتصحيح بقرار من مدير جامعة الجزائر 3 (دالي براهيم)، بالتشاور مع المجلس الوطني لمحاسبة والمجلس الوطني للمنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، وتتكون من أساتذة جامعيين وخبراء محاسبين ذوي خبرة مهنية لا تقل عن خمس سنوات، ضمانا للموضوعية والكفاءة في التقييم. يحتسب النجاح النهائي على أساس مجموع عام قدره 480 نقطة (200 للكتابي و 280 للشفوي) ويعد ناجحا كل من يتحصل على 240 نقطة على الأقل بشرط ألا يقل معدله العام عن 10 من 20 وفي ختام الإجراءات تمنح شهادة خبير محاسب بقرار رسمي من مدير الجامعة وينشر القرار في الجريدة الرسمية. (المرسوم التنفيذي رقم 11-74، 2011، صفحة 23)

وبعد الحصول على الشهادات المذكورة، يستطيع حاملو الشهادات التقدم للحصول على الاعتماد.

سادسا: الاعتماد

تطبيقا لأحكام المادة 7 من القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق ل 29 يونيو سنة 2010، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد شروط وكيفية الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد

تقوم أمانة المجلس الوطني للمحاسبة بعد فحص مادي للوثائق بتسليم وصل إيداع للمعني شخصيا، ويكون هذا الوصل مؤرخا ومرقما وموقعا مقابل وصل استلام، أو يرسل إليه بواسطة رسالة موصى عليها. ويعد طلب الاعتماد مودعا ابتداءً من تاريخ استلام الطلب. وفي حالة كانت الملفات غير كاملة أو غير مقبولة شكلا، تعاد إلى أصحابها مرفقة بمذكرة توضح أسباب عدم القبول. بعد ذلك تتولى لجنة الاعتماد دراسة ملفات المترشحين وفقا لنظامها الداخلي، سواء تعلق الأمر بأشخاص طبيعيين أو معنويين، وتحرر محضرا يتضمن رأيها بشأن الموافقة على منح الاعتماد أو رفضه. ثم ترسل اللجنة محضر الاجتماع مرفقا بالاعتمادات المقترحة إلى الوزير المكلف بالمالية قصد امضاءها، ليتم بعدها تبليغ طالب الاعتماد بقرار القبول أو الرفض وفقا لأحكام المادة 9 من القانون 10-01 المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 يونيو 2010. كما تجتمع لجنة الاعتماد كلما اقتضت الحاجة لذلك حسب عدد الطلبات المقدمة، ويمنح الاعتماد للمعني في نسخة واحدة مقابل إمضاء. مع إلزام الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المرخص لهم بممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد للتسجيل في الجدول بإرسال الوثائق الآتية للمجلس الوطني للمحاسبة:

الجدول رقم (4): الوثائق الإدارية اللازمة للحصول على الاعتماد:

بالنسبة للأشخاص المعنويين	بالنسبة للأشخاص الطبيعيين
نسخة مصادق عليها من الاعتماد	نسخة مصادق عليها من الاعتماد
نسخة من الاعتماد لكل شريك يفرض اعتماده	مستخرج من سجلات شهادة الميلاد رقم 12
نسخة من التصريح بالاككتاب ودفع رأس مال الشركة قيد التكوين	نسخة مصادق عليها مطابقة للشهادة التي تمنح الحق لممارسة المهنة
نسخة من مشروع القانون الأساسي للشخص المعنوي يعدها الموثق المكلف بتحرير العقد	مستخرج من صحيفة السوابق القضائية رقم 3
نسخة من الوكالة الممنوحة للشخص المؤهل لإتمام الإجراءات الإدارية المتعلقة بطلب تسجيل الشخص المعنوي في الجدول	نسخة مصادق عليها من عقد الملكية أو عقد الإيجار للمقر المهني
النسخة الأصلية لمحضر المعاينة يعده المحضر القضائي الذي يشهد على وجود المحل المهني والشروط المادية لممارسة المهنة	النسخة الأصلية لمحضر المعاينة يعده المحضر القضائي الذي يشهد على وجود المحل المهني والشروط المادية لممارسة المهنة
النسخة الأصلية لمحضر المعاينة يعده المحضر القضائي الذي يشهد على وجود المحل المهني والشروط المادية	نسخة مصادق عليها عن شهادة الوجود تسلمها مفتشية

لممارسة المهنة نسخة مصادق عليها من عقد أداء اليمين لكل شريك سنة (6) صور شمسية على خلفية بيضاء لكل شريك نسخة مصادق عليها من مستخرج السجل التجاري بالنسبة للشركات التجارية الواجب تقديمها خلال شهرين (2) بعد تاريخ التسجيل في الجدول نسخة مصادق عليها من بطاقة القيد الجبائي والرقم التعريف الإحصائي الواجب تقديمها خلال شهرين (2) بعد تاريخ التسجيل في الجدول نسخة مصادق عليها من القوانين الأساسية الواجب تقديمها خلال شهرين (2) بعد تاريخ التسجيل في الجدول وثيقة تتعلق بالتحقيق الخاص بأهلية الشركاء.	الضرائب لمقر الممارسة الواجب تقديمها خلال شهرين (2) بعد تاريخ التسجيل في الجدول نسخة مصادق عليها من عقد أداء اليمين سنة (6) صور شمسية على خلفية بيضاء تصريح شرفي بعدم تقاضي أجرا تحت أية صفة كانت وثيقة تتعلق بالتحقيق الخاص بالأهلية، قصد التأكد من حسن سلوك المترشح لممارسة مهنة المحاسبة.
--	---

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على (المرسوم التنفيذي رقم 11-30، 2011، صفحة 21)

-يسجل المترشح سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا في الجدول، وتمنح له بطاقة مهنية تحدد الاسم واللقب أو عنوان الشركة والمهنة أو المهن الذي رخص بممارستها

-يلزم المترشحون لممارسة مهنة خبير محاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد الحاصلون على إجازة أو شهادة غير تلك التي يسلمها المعهد المتخصص لمهنة المحاسبة بتقديم طلب المعادلة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

-يحدد قرار من الوزير المكلف بالمالية، عند الاقتضاء كفيات تطبيق هذا المرسوم، وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (المرسوم التنفيذي رقم 11-30، 2011، صفحة

(21)

المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ الحسابات

بعد تعريف محافظ الحسابات وبيان صفته كجهة رقابية مستقلة داخل المؤسسة، يجدر الانتقال إلى توضيح الإطار العملي لدوره من خلال عرض مهامه الأساسية والمسؤوليات المترتبة عنها، باعتبارها التطبيق الفعلي لاختصاصاته القانونية والمهنية.

أولاً: مهامه:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماماً لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضع المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو الميسرين.
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركات التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات أو الهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو الميسرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة .
- يعلم الميسرين والجمعية العامة أو الهيئة التداولية، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.
- وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.
- عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضاً على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار. (قانون رقم 10-01، 2010، صفحة 7)

ثانيا: مسؤولياته:

جاء في نص المادة 59 من القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 أن محافظ الحسابات يتحمل المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج.

يتحمل محافظ الحسابات مسؤولية مدنية حسب نص المادتين 60 و 61 يمكن عرضها كما يلي:

يعد محافظ الحسابات مسئولا تجاه الكيان أو اتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون. -لا يتبرأ محافظ الحسابات من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشرك فيها، إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته وأنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وإن لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد اطلاعه عليها، وفي حالة معاناة مخالفة يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة.

لقد بين المشرع الجزائري الواجبات الملقاة على عاتق مندوب الحسابات وفي نفس الوقت بين المسؤولية التي يتحملها في حالة إخلاله بهذه الواجبات، لذا سوف نتطرق إلى بيان هذه المسؤوليات بدءا من المسؤولية المدنية، ثم المسؤولية الجزائية والتأديبية.

أ/ المسؤولية المدنية: حدد المشرع الجزائري المركز القانوني لمحافظ الحسابات واعتبره وكيلًا عن المساهمين، وعليه فإن مسؤوليته تحدد بناء على القواعد العامة التي تحكم الوكيل بأجر فضلا عن القواعد المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري أو القوانين الخاصة بتنظيم مهنة محافظ الحسابات. لذا على محافظ الحسابات أن يبذل عناية الرجل الحريص في تنفيذ وکالته بحيث يكون مسئولا اتجاه الشركة والغير والمساهمين بتعويض ما أصابهم من ضرر عن تصرفاته الخاطئة، على أن قياس عناية الرجل الحريص بالنسبة لمحافظ الحسابات تتمثل في ضرورة إتباعه لمعايير التدقيق.

إن مسؤولية محافظي الحسابات المدنية تحكمها المادة 715 مكرر 14 من القانون التجاري والتي تنص "مندوبو الحسابات مسئولون، سواء إزاء الشركة أو إزاء الغير، عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء واللامبالاة التي يكونوا قد ارتكبوها في ممارسة وظائفهم، ولا يكونوا مسئولين مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين حسب الحالة، إلا إذا لم يكشفوا عنها في تقريرهم إلى الجمعية العامة أو لوكيل الجمهورية رغم اطلاعهم عليها".

في حين يعتبر المدقق مخطئا إذا توفرت إحدى الحالات التالية:

- إذا صادق على الأرقام دون أن يقوم بمراجعتها فعليا أو قام بعمله بتوجيه من المديرين
- إذا لم يحترم النصوص القانونية التي تتصل بوظائفه ومركزه القانوني مثل النصوص المحددة للشروط الواجب توافرها فيهم.
- إذا لم يحترم إجراء أي فحص للحسابات خلال مدة طويلة تزيد عن المدة المحددة متجاهلا الطبيعة المستمرة لمهمته في الرقابة.

أما القانون رقم 01-10 المؤرخ في 10 جوان 2010 فقد نص في مادته 59 على أن "يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية العامة عن العناية بمهمته ويلتزم بتوفير الوسائل دون النتائج".

كما نص في المادة 61 منه على أنه "يعد محافظ الحسابات مسئولاً تجاه الكيان المراقب، عن الأخطاء التي يرتكبها أثناء تأديته مهامه، ويعد متضامناً تجاه الكيان أ اتجاه الغير عن كل ضرر ينتج عن مخالفة أحكام هذا القانون. ولا يتبرأ من مسؤوليته فيما يخص المخالفات التي لم يشترك فيها

إلا إذا أثبت أنه قام بالمتطلبات العادية لوظيفته أو أنه بلغ مجلس الإدارة بالمخالفات، وإن لم تتم معالجتها بصفة ملائمة خلال أقرب جمعية عامة بعد اطلاعه عليها. وفي حالة معارضة مخالفة، يثبت أنه أطلع وكيل الجمهورية لدى المحكمة المختصة". (هوام جمعة، 2023، صفحة 116)

ب/ المسؤولية الجزائية: كما قد يساءل محافظ الحسابات عن الأفعال الجرمية التي يرتكبها أثناء أو بمناسبة القيام بالمهام المنوطة به، وقد تتخذ هذه المسؤولية صورة:

✓ **محافظ الحسابات فاعل أصلي:** إذ يعاقب محافظ الحسابات عن كل الجرائم التي يرتكبها أثناء تأدية مهامه كتلك المتعلقة بحالة عدم الملائمة والتي أوردها المشرع الجزائي في المادتين 33 و34 من القانون 91-08 وكذلك المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري، وكذلك الجرائم المتعلقة بممارسة المهنة بصفة غير شرعية.

وبما أن محافظ الحسابات شأنه شأن باقي أفراد المجتمع فهو مجبر على احترام القوانين، لذلك يكون معرض إلى المتابعة الجزائية عن كل فعل مجرم من طرف القانون، كإصدار شيك بدون رصيد مثلاً، وفي هذه الحالة تطبق الأحكام العامة المنصوص عليها في قانون العقوبات.

✓ **محافظ الحسابات بصفته شريك:** ويمكن لمحافظ الحسابات أن يتابع جزائياً بصفته شريك وفق للأحكام العامة المنظمة للاشتراك، إذ يكفي لمحافظ الحسابات أن يقدم يد العون للفاعل الأصلي وهذا بتسهيل له اقتناء بعض الوسائل لاستعمالها في الجريمة الأصلية حتى ولو كانت هذه الوسائل ليست ذات طبيعة جرمية. (طيطوس، 2013، صفحة 45)

ج/ المسؤولية التأديبية: بالرجوع إلى المادة 63 من القانون المنظم للمهنة نجدها قد أشارت إلى المسؤولية الانضباطية لمحافظي الحسابات في مواجهة المنظمة الوطنية وهذا عن كل مخالفة أو تقصير في القواعد المهنية غير أنه الخطأ التأديبي وإن كان منصوص عليه في القوانين إلا أنه ينطوي على مفهوم واسع ومطاط يستحيل بذلك حصر جميع الأعمال التي تعتبر انتهاكا للقواعد المهنية، الأمر الذي يجعل الكثير من المشرعين يلجئون إلى مفهوم عام للخطأ ويعطي بذلك سلطة التقدير إلى الجهاز المنوط به توقيع العقوبة التأديبية. ولقد حدد المشرع الجزائري الجهاز المخول له سلطة البث في المسؤولية التأديبية لمحافظي الحسابات، إذا عهد إلى غرفة المصالحة، الانضباط والتحكيم سلطة البث في كل إخلال بالواجبات المهنية أو عدم احترام النظام الداخلي للرقابة .

ووفقا للمادة 63 من نفس القانون يتحمل محافظ الحسابات المسؤولية التأديبية أمام اللجنة التأديبية للمجلس الوطني للمحاسبة حتى بعد استقالته من مهامهم، عن كل مخالفة أو تقصير تقني أو أخلاقي من القواعد المهنية عند ممارسة وظائفهم.

تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها حسب درجة خطورتها التصاعدية في:

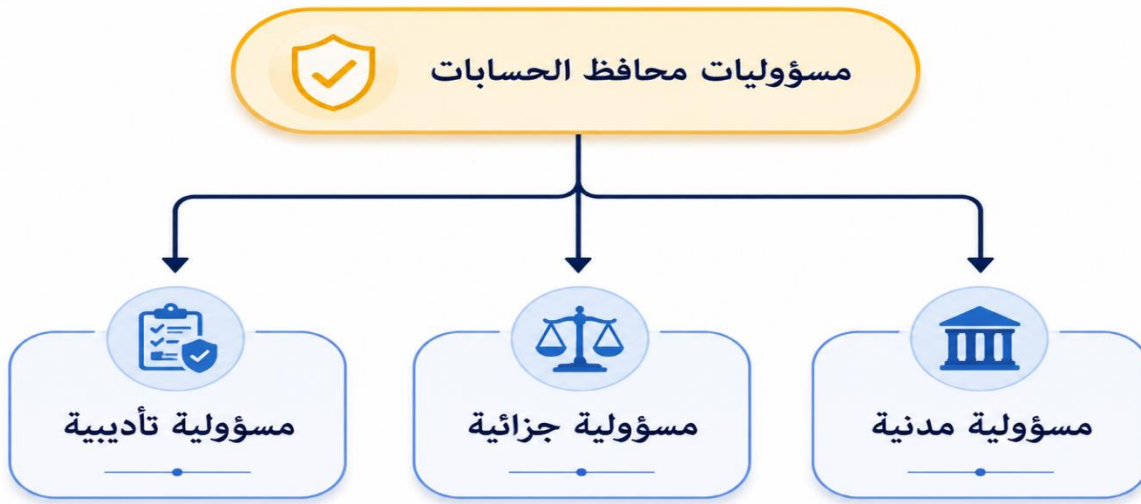
-الإنذار .

-التوبيخ.

-الشطب من الجدول

-التوقيف المؤقت لمدة أقصاها ستة (6) أشهر. (القانون 10-01، 2010، صفحة 10)

الشكل رقم (2): يوضح مسؤوليات محافظ الحسابات



المصدر: من إعداد الطالبتين

المطلب الثالث: قواعد ومراحل عمل محافظ الحسابات

بعد التطرق لمهام ومسؤوليات محافظ الحسابات، يتعين تناول قواعد ومراحل عمله التي تنظم نشاطه المهني وتضمن استقلاليته وموضوعيته في مراقبة الحسابات وتحقيق الشفافية المالية.

أولاً: قواعد عمل محافظ الحسابات:

حتى يتسنى لمحافظ الحسابات أداء المهام المنوطة به على أكمل وجه، عليه الالتزام بمجموعة من القواعد ولعل أهمها: (تونسي ، 2023، صفحة 370)

✓ **الاستقلالية والموضوعية:** حتى يتمكن محافظ الحسابات من إبداء رأي صادق وسليم عن الوضعية المالية للمؤسسة محل تدقيق عليه ألا يملك أية مصلحة أو ربح من شأنهما التأثير على استقلاليته وموضوعيته.

✓ **العناية المهنية اللازمة:** على محافظ الحسابات أن يتحمل المسؤولية العامة على العناية بمهمته فهو ملزم بتوفير الوسائل دون النتائج، ومن هذا المنطلق فعل محافظ الحسابات بدل العناية المهنية اللازمة عند قيامه بالمهام المنوطة به والتأكد من أن أدلة الإثبات المتحصل عليها كافية ومقنعة لإبداء الرأي الفني المحايد.

✓ **الكفاءة المهنية:** حتى يتمكن محافظ الحسابات من أداء مهامه على أكمل وجه عليه أن يتمتع بتأهيل علمي وعملي بالإضافة إلى اكتساب معارف عدة من بينها نذكر:

- معرفة عميقة في المحاسبة والتنظيم المحاسبي بالإضافة إلى الإلمام بتقنيات التدقيق.

- كما عليه أن يمتلك معارف متعلقة بالاقتصاد العام والمؤسسات والتي تسمح له بفهم المؤسسة من الناحية المحاسبية ومن النواحي الأخرى أي على المستوى التنظيمي والمحيط الخاص بالمؤسسة محل التدقيق.

- المعرفة الكافية في مجال القانون العام وهذا حتى يتسنى له ضبط حدود مهمته ومسؤوليته.

ثانيا: منهجية عمل محافظ الحسابات:

حتى يتسنى لمحافظ الحسابات إبداء الرأي الفني المحايد عن عدالة القوائم المالية عليه المرور بعدة مراحل وخطوات يمكن إيجازها فيما يلي: (تونسي ، 2023، صفحة 370)

الحصول على معرفة عامة حول المؤسسة: لا يمكن لمحافظ الحسابات الحكم على عدالة القوائم المالية للمؤسسة دون المرور بمرحلة التعرف على المؤسسة وجمع مؤشرات تسمح له ببناء رأي معلل وذلك راجع لجهل محافظ الحسابات ببعض الحقائق التقنية والقانونية وغيرها من الأمور المتعلقة بالمؤسسة.

فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية: يمثل نظام الرقابة الداخلية مجموعة من الإجراءات التي تعمل على التحكم في نشاط المؤسسة. ومن هذا المنطلق على محافظ الحسابات القيام بدراسة مختلف الإجراءات والتعليمات المعمول بها وهذا بهدف الوقوف على انعكاساتها أو تأثيرها على الحسابات والقوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق.

فحص الحسابات والقوائم المالية: يتم من خلال هذه المرحلة إعادة النظر في برنامج تدخل محافظ الحسابات ومجال تدخله وهذا يأتي بعد مرحلة التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية خالي من الأخطاء والانحرافات كلما قل مجال تدخل محافظ الحسابات، فنظام الرقابة الداخلية السليم يعكس لنا مدى سلامة الإجراءات المطبقة وبالتالي اتجاه محافظ الحسابات نحو أسلوب العينة.

❖ تقارير محافظ الحسابات:

أولاً: تعريف التقارير:

أطلق على التقرير منذ القدم وخصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية ب (الشهادة) وكان يلفظ لفظاً، إلا أن عند بعض الكتاب يرى أن عملية التدقيق تتم بالاعتماد على إجراءات التحقيق الاختيارية، ولهذا فإنه لا يمكن للمدقق أن يقرر أو يشهد بشيء عن نتائج عملية التدقيق، وإنما هو يكتب تقريراً يمثل نتيجة ما قام به من أعمال فهو لا يستطيع أن يكتب شهادة، لأن ذلك يعني أنه يقر بأن كافة البيانات الواردة في القوائم المالية هي بيانات صحيحة صحة مطلقة وهذا يتنافى مع الواقع لأن بعض البيانات اعتمد في استخراجها التقدير الشخصي مثل تكوين الاحتياطات والمخصصات وتقييم المخزون السلعي ولهذا فإن لفظ (شهادة) لا يتناسب مع مفهوم البيان الذي يقدمه المدقق. ومع مرور الزمن استبدل اللفظ بالكتابة لأن المدقق لا يستطيع أن يشهد وإنما يبدي رأيه فعرف هذا الرأي (بالتقرير)، وبذلك يعرف التقرير بأنه عبارة عن وثيقة مكتوبة من قبل مدقق الحسابات موضحاً رأيه المحايد المستقل في القوائم المالية. (كايد سعود، 2010، صفحة 46)

ثانياً: عناصر التقارير:

تتمثل تقارير محافظ الحسابات في: (طايري، 2019، الصفحات 65-66)

- **عنوان التقرير:** يجب أن يتضمن التقرير عنوان يدل على أنه تقرير مدقق مستقل، بحيث يدل "إلى أن المدقق قد حقق كافة المتطلبات المتعلقة بالاستقلالية، والتي يمكن التفرقة بين تقريره وباقي التقارير الصادرة عن أشخاص آخرين.
- **المخاطب (الجهة التي يتم توجيه التقرير لها):** ويوجه التقرير عادة إلى أشخاص الذين تم إعداد التقرير من أجلهم، وهم المساهمين أو المكلفين بالحكومة في المنشأة التي تم تدقيق بياناتها.
- **الفقرة التمهيدية:** وتتضمن ما يلي:

ذكر مختلف البيانات والقوائم المالية التي تم تدقيقها، والفترة التي يغطيها كل بيان

ملخص للسياسات المحاسبية الهامة المطبقة

- **مسؤولية الإدارة المتعلقة بإعداد البيانات المالية:** يتضمن تقرير المدقق وصفا لمسؤوليات الإدارة فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية وفقا للإطار المحاسبي المعمول به، ومسؤولياتها فيما يتعلق بالرقابة الداخلية، من أجل توضيح الافتراض الذي تم إجراء عملية التدقيق بناءً عليه للمستخدمين.
- **مسؤولية المدقق:** ينص تقرير المدقق على أن مسؤولية المدقق تتمثل في التعبير عن رأيه حول البيانات المالية، بناءً على عملية التدقيق، من أجل مقارنتها بمسؤولية الإدارة المتمثلة في إعداد البيانات المالية.
- **فقرة الرأي (رأي المدقق):** في حال إعداد البيانات المالية وفقا لإطار عادل، يورد رأي المدقق حقيقة أن البيانات المالية تعرض وبشكل عادل ومن كافة النواحي الهامة، أو تعبر عن وجهة نظر صحيحة وعادلة حول المعلومات التي تم تصميم البيانات المالية من أجل عرضها، مثل الوضع المالي للمنشأة في نهاية الفترة بالإضافة إلى الأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة للفترة المنتهية.
- **توقيع المدقق:** يجب على المدقق باسمه أو باسم شركة التدقيق التي يعمل لصاحبها، أو لكليهما وذلك بحسب ما يكون مناسباً في المنطقة التي ينتمي إليها.
- **تاريخ تقرير المدقق:** يخبر تاريخ تقرير المدقق مستخدمه، بأن المدقق قد أخذ بعين الاعتبار تأثير الأحداث والمعاملات التي أصبح على علم بها، والتي حصلت حتى ذلك التاريخ، لأن التقرير يؤرخ بتاريخ إكمال عملية التدقيق.

ثالثاً: تقارير محافظ الحسابات في التشريع الجزائري

حرص المشرع الجزائري على التحديد الدقيق لمحتوى تقارير محافظ الحسابات بدءاً بما ورد في المادة 25 من القانون 10-01 والتي تنص على أنه يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد: (قانون رقم 10-01، 2010، صفحة 7)

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر.
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة، أو الحسابات المدمجة، عند الاقتضاء
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظمة.

- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.
 - تقرير خاص حول امتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
 - تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
 - تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
 - تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.
- وخلال سنة 2011 صدر المرسوم التنفيذي رقم 11-202 الذي أدخل مصطلح "معيّار" عند حديثه عن تقارير محافظي الحسابات، حيث أشار إلى كل تقرير باسم معيار، وأضاف إلى التقارير الواردة أعلاه التقارير التالية: (مرسوم تنفيذي رقم 11-202، 2011، صفحة 19)
- معيار حول استمرارية الاستغلال.
 - معيار يتعلق بحيازة أسهم كضمان.
 - معيار يتعلق بعملية رفع رأس المال.
 - معيار يتعلق بعملية خفض رأس المال.
 - معيار يتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى.
 - معيار يتعلق بتوزيع التسيّقات على أرباح الأسهم.
 - معيار يتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم.
 - معيار يتعلق بالفروع والمساهمات والشركات المراقبة.
- وانتظر المشرع الجزائري إلى غاية سنة 2014 وبالضبط في الجريدة الرسمية رقم 24 التي تضمنت القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 يحدد محتوى تقارير محافظ الحسابات، الذي أطلق عليها هو الآخر تسمية "معايير".

المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية

تعد القوائم المالية حجر الأساس في النظام المحاسبي، إذ تكتسب أهمية خاصة لكونها المرجع الأساسي في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الاقتصادية وتعكس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهدافها

تعد القوائم المالية المخرج الأساسي للنظام المحاسبي، إذ تعكس الوضعية المالية ونتائج أعمال المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ونظراً لأهميتها في تزويد مستخدميها بالمعلومات اللازمة فإنه من الضروري تحديد مفهومها وأنواعها وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف القوائم المالية

توجد عدة تعاريف حول القوائم المالية نذكر منها:

التعريف 1: تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: الأول: قوائم مالية أساسية، والثاني: قوائم مكملة للقوائم الأساسية. أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي قوائم: الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي، والتغير في حقوق الملكية. أما القوائم المكملة فهي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل المنشآت بناء على ظروف معينة، وهي مثل قوائم القيمة المضافة، والقوائم التفصيلية لبنود اجتماعية وردت في القوائم الأساسية... الخ (خفر، 2006، صفحة 28).

التعريف 2: تعرف القوائم المالية على أنها مجموعة من المعطيات والمعلومات المحاسبية لشركة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة تهدف أساساً إلى تقديم صورة على المركز المالي والأداء والتغيرات التي تحدث على الوضعية المالية للشركة بغرض مساعدة الأطراف ذات المصالح مع الشركة في اتخاذ القرارات المناسبة، كما يجب أن يتم إعدادها وفق المعايير المتفق عليها وفقاً لقواعد ومبادئ المحاسبة المطبقة (الشريف، 2024، صفحة 55).

التعريف 3: لقد عرفت لجنة إجراءات المراجعة للقوائم المالية بأنها تلك القوائم التي يتم إعدادها، لكي تظهر المركز المالي ونتيجة العمليات لمنشأة معينة، تتكون عادة من الميزانية وقوائم الدخل وتحليل الربح

والتغير في حقوق الملكية، في حين يرى مجمع المحاسبين الأمريكي AICPA أن إدارة المشروع تعد القوائم المالية بهدف تقديم عرض أو تقرير دوري عن حالة الاستثمارات في المشروع، وعن النتائج التي تحققت خلال الفترة موضع البحث. (أبو زيد، 2009، صفحة 56).

ومن خلال التعريفات السابقة نستنتج أن القوائم المالية هي تقارير محاسبية دورية تعدها المؤسسة وفق معايير محاسبية معتمدة، تعكس مركزها المالي وأدائها ومواردها وتغيراتها، وتعد أساسية لدعم اتخاذ القرار لدى المستخدمين الداخليين والخارجيين.

هناك عدة أنواع للقوائم المالية التي يتم إعدادها تتمثل فيما يلي: (بوضياف، 2021، صفحة 46)

1-بيان المركز المالي: يتمثل المركز المالي في مجموع الأصول التي تمتلكها الشركة، مقابل ما عليها من التزامات اتجاه الآخرين والملاك وعليه فإن الفرق بين الأصول والالتزامات يمثل صافي المركز المالي، ويعبر عن حقوق أصحاب المشروع، واختلاف في مصادر الأموال التي يعتمد عليها المشروع في تمويل عملياته، ومدى الاعتماد على الأموال المقترضة والأرباح المحتجزة والمعاد استثمارها في المشروع.

2-بيان الدخل: ويهدف إلى بيان نتيجة أعمال المشروع من الربح أو الخسارة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، ويبين هذا البيان نتيجة أعمال المشروع خلال السنة المالية كاملة وليس في لحظة زمنية معينة وينتج عنها إما صافي ربح أو خسارة ويشمل على حساب المتاجرة وحساب الأرباح والخسائر، ويمكن إعداده من خلال أرصدة حساباتها في ميزان المراجعة.

3-بيان حقوق المساهمين: ويوفر معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق الملكية على مدار الفترة الزمنية، وبالتالي تفسر أسباب الفرق بين رصيد حقوق الملكية في بداية الفترة ورصيدها في نهاية الفترة.

4-بيان التدفقات النقدية: وهو يعرض التدفقات النقدية الواردة والصادرة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من نشاطات العمليات من الاستثمارات والتمويل، ويتم تصنيف هذه التدفقات إلى تدفقات نقدية من العمليات والصفقات التي لا علاقة لها بالبندين السابقين أي ليست استثمارية أو تمويلية، وتدفقات نقدية من الاستثمار وهي ناتجة من الأسهم والسندات والقروض القصيرة الأجل، ويتم سداد السندات وغيرها من الديون طويلة الأجل مما يخلق تدفقات نقدية لدى الشركة.

5-الإيضاحات والملاحظات: تحتوي على ملاحظات وإيضاحات تساعد على تفسير المعلومات الموجودة في القوائم المالية وهي من متطلبات المعايير المتبعة في إعداد البيانات المالية، والتي تسمح لمستخدمي

البيانات المالية بتوفير الوقت في فهم القوائم المالية، ومن أهم فوائدها أنها مدققة، وتزود بالمعلومات الإضافية لعناصر معينة مثل: الأصول الثابتة، المخزون، الضرائب، والمنفعة والديون والمبيعات إلى الفروع والمبيعات المصدرة.

الفرع الثاني: أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة عناصر وهي: (السعدي، 2019، صفحة 127).

1. أداة اتصال: تكمن مهمة ودور القوائم المالية في هذا المجال-الاتصال-في توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي القوائم المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنها فهي وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها، كما تعتبر وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين والعملاء والبنوك.

2. وسيلة لتقديم الأداء: تعرض القوائم المالية البيانات المالية المستمدة من السجلات خلال فترة معينة وتحمل هذه القوائم أنواعاً مختلفة خارج المؤسسة وداخلها حيث يعتمدون عليها في بناء قراراتهم المختلفة وذلك لما تحمله من ملخص لنتائج نشاط المؤسسة خلال السنة، يمكنهم من معرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة وكذا طريقة تسيير الأموال داخل المؤسسة لذلك يمكن القول أن القوائم المالية تساعد في تقييم أداء الإدارة وكفاءتها وتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال استخدام موارد المؤسسة .

3. وسيلة في اتخاذ القرارات: تساعد القوائم المالية الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل حيث تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة مع المؤسسة، من خلال مختلف استخدامات القوائم المالية تبرز لنا أهميتها على عدة مستويات:

أ. على مستوى المستثمر الفرد:

- الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة.
- الحصول على معلومات للتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار.
- ب. على مستوى السوق المالية:
- حماية المستثمرين وإشاعة الثقة بينهم.
- خلق مجالات الابتكار لأدوات الاستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.
- عدلة توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي.

كما ظهرت أيضا أهمية القوائم المالية في دعم القرارات الاقتصادية، وذلك بتوفير المعلومات والبيانات التالية: (السيد، 2013، صفحة 194)

- أولاً: قدرة المشروع على توفير السيولة النقدية (التدفق النقدي) و توقيت هذا التدفق ومدى التأكد من حدوثه.
- ثانياً: القدرة على توفير النقد في التوقيت المناسب بما يؤكد قدرة المشروع على مجابهة المدفوعات النقدية المطلوبة، مثل المرتبات و سداد الفواتير والفوائد على القروض في توقيتها ورد الديون في مواعيدها والوفاء بتوزيعات الأرباح للمساهمين.
- ثالثاً: ربحية المشروع بما يعكس قدرتها على استخدام المصادر الاقتصادية المتوفرة لها.
- رابعاً: التغير في الموقف المالي للمنشأة بما يساعد في تقييم حجم أنشطة المشروع المتعلقة بالاستثمار والتمويل وتوفير النقدية من نتائج العمليات الرئيسية.

الفرع الثالث: أهداف القوائم المالية

تمثل أهداف القوائم المالية جوهر بناء النظرية المحاسبية، حيث تعددت محاولات تحديدها على الصعيدين الدولي و المحلي، فكان أهمها محاولة لجنة "trueblood" في إصدار تقرير شامل مكون من اثني عشر هدفاً للقوائم المالية. كما صنف مجلس معايير المحاسبة الدولية الأمريكي "fasb" سنة 1978 الأهداف المنشودة في القوائم المالية إلى أهداف رئيسية و أخرى فرعية، أما في ظل الإطار المفاهيمي المشترك بين fasb و iasb سنة 2010 والذي تم تعديله و إعادة إصداره سنة 2018 فقد حددت مجموعة من الأهداف تحت مسمى "أهداف القوائم المالية ذات الغرض العام". وكذا النظام المحاسبي المالي من خلال القانون رقم 11-07 والمرسوم التنفيذي رقم 156-08 فقد تم تحديد أهداف الكشف المالية (القوائم المالية) في بعض المواد.

- حيث صبت جهود الهيئات سابقة الذكر وغيرها من الأهداف المحورية ملخصة كالآتي: (حفاصة، 2023، صفحة 4)

- توفير معلومات ذات جودة عن الوضع المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها وعن مصادر الأموال واستعمالاتها والتغير والحاصل في الوضع المالي لها من فترة مالية إلى أخرى.
- تلبية لاحتياجات العديد من مستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية.

• ضمان الشفافية من خلال الإفصاح الكامل وتقديم عرض عادل للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات.

• تقييم مدى كفاءة الإدارة في استغلال وتوظيف موارد المنشأة المتاحة لها وسلوكها الاقتصادي.

• تزويد أصحاب المصلحة بمعلومات مفيدة تساعد في تقييم قيم ووقت عائد الاستثمار ودرجة التأكد من تحقيقه.

كما تم ذكر في مراجع أخرى على أن الأهداف الخاصة بالقوائم المالية تهتم بالتركيز على الأمور الآتية: (بن عبدالعزيز، بلمداني، 2020، صفحة 101)

- الاهتمام بكافة الفئات المرتبطة مع القوائم المالية وخصوصا المستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين، حيث تعد هذه الفئات من أهم المتابعين للقوائم المالية.

- متابعة المعلومات التي تساعد في تقدير حجم ودرجة المخاطرة المؤثرة على التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن الشركة.

- استخدام مقاييس التغير في الالتزامات، والموارد المرتبطة بقياس الدخل الخاص بالمنشأة.

من خلال الاعتماد على قائمة الدخل، فيساهم ذلك في تقديم الطريقة الأفضل للتنبؤ بالتدفقات النقدية بالمستقبل مقارنة مع التدفقات النقدية الفعلية.

- تقديم معلومات موثوقة عن العناصر الاقتصادية للشركات، وذلك بهدف قياس أماكن الضعف

- تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في إجمالي الموارد، والناتجة عن الأنشطة الموجهة لتحقيق الأرباح، وذلك بهدف معرفة العوائد المتوقعة من الاستثمار، وتحديد مدى قدرة المنشأة على سداد ديونها للموردين والدائنين، وإظهار قدرتها على سداد ضرائبها.

- الإفصاح عن كافة المعلومات المناسبة لحاجة الأفراد الذين يستخدمون القوائم المالية.

المطلب الثاني: مستخدمو القوائم المالية

تمثل القوائم المالية مصدرا رئيسيا للمعلومات التي يعتمد عليها مختلف الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة. ويختلف اهتمام كل فئة من المستخدمين حسب طبيعة قراراتها واحتياجاتها المعلوماتية. لذلك سيتم في هذا المطلب عرض مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم.

وفقا للإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فإن مستخدمي القوائم المالية تتمثل في المستثمرين الحاليين والمرتقبين، الموظفين، المقرضين، الموردين والدائنين الآخرين، العملاء، الدولة والهيئات العمومية والجمهور. لكل منهم احتياجاتهم المعلوماتية الخاصة اللازمة لاتخاذ قراراتهم المختلفة. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3): مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم المعلوماتية



الملاحظ من الشكل أعلاه أن هناك تعدد واختلافا واضحا في احتياجات مستخدمي القوائم المالية

وهذا نظرا لاختلاف وجهة القرار المتخذ. إلا أنها تبقى متداخلة ومشتركة فيما بينها، فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين أو المساهمين الذين يتحملون مخاطر رأس سوف تفي بالضرورة بمعظم

احتياجات المستخدمين الآخرين. نظرا لصعوبة تلبية جميع احتياجات المستخدمين كل على حده، سواء من ناحية التكاليف العالية التي تتحمل جراء هذه العملية أو بسبب الكم الهائل من المعلومات المالية و غير المالية التي يستحيل عمليا وفي ظل بيئة الأعمال الحالية عرضها في مجموعة واحدة من القوائم المالية. تقوم الإدارة بإعداد قوائم مالية ذات غرض عام تفي بالاحتياجات المشتركة لجميع أصحاب المصالح مع التركيز على احتياجات المستثمرين والمقرضون و الدائنون الآخرون الذين اعتبرهم مجلس IASB أنهم المستخدمون الأساسيون للقوائم المالية وأن المعلومات المالية يجب أن تخدم احتياجاتهم بالدرجة الأولى نظرا لدورهم الهام في تعبئة الموارد المالية في سوق رأس المال ، هذا في ظل المحاسبة الأنجلوسكسونية .

أما عن النظام المحاسبي المالي: فرغم أنه استمد البعض من نصوصه من المحاسبة الدولية إلا أنه لا يوجد مدة صريحة فيه تحدد بوضوح مستخدمي القوائم المالية. (حفاصة، 2023، الصفحات 5-6) كما ذكر في مصادر أخرى أنه ينقسم مستخدمين القوائم المالية إلى: (السيد، 2013، صفحة 193).

1-المستخدمين الداخليين: يقصد بذلك أن المعلومات تستخدم داخل المنشأة، وتكون تلك المعلومات محددة وقاطعة ولا تسبب أي مشاكل عند الحصول عليها حيث تتوفر سلطة الحصول عليها حيث تتوفر سلطة الحصول على المعلومات في الوقت الملائم، وبالتفصيل المطلوب، وتقوم الشركات بإنشاء نظام للمعلومات يفي باحتياجات كل مستوى إداري من المعلومات.

2- المستخدمين الخارجيين: هذا النوع من المستخدمين (الخارجيين) ينقسم إلى قسمين:

- القسم الأول: هذه المعلومات احتياجات خاصة من المعلومات، ولديها سلطة للحصول على المعلومات التي تريدها مثل: الجهات الحكومية، البنوك الدائنة، المقرضين.

- القسم الثاني: إن احتياجات هذه المجموعة من المعلومات غير محددة، وبالتالي يتم إصدار قوائم مالية لتفي باحتياجات هذه المجموعة، وتعتبر تلك القوائم المصدر الوحيد لتلك المعلومات.

وهناك تعارض في الاحتياجات بين تلك الفئات المختلفة في هذه المجموعة، وتعتبر احتياجات تلك المجموعة الجوهر الأساسي للمشاكل المحاسبية وبالتالي يتم إصدار القوائم التالية:

- تقارير داخلية لمقابلة احتياجات الإدارة.

- تقارير خارجية ذات أغراض خاصة.

- تقارير خارجية ذات أغراض عامة.

المطلب الثالث: متطلبات جودة القوائم المالية

تعد المعلومة المالية أساسا لاتخاذ القرارات داخل المؤسسات وخارجها. ولكي تؤدي دورها بفعالية، يجب أن تتسم بالجودة والدقة. وعليه سيتم في هذا المطلب التطرق لتعريف المعلومة المالية وجودة المعلومة المالية وخصائصها النوعية.

أولاً: تعريف المعلومة المالية

تعد المعلومة المالية الناتج النهائي للنظام المحاسبي المالي نظراً لمساعدتها عديد من المستخدمين الداخليين والخارجيين عن المؤسسة، في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المتسمة بالرشاد والسلامة على اعتبار جودتها. (سعيد، 2016، صفحة 492)

كما أنه يوجد العديد من التعريفات للمعلومات المحاسبية وبشكل عام فإن العملية تتمثل في التحليل للبيانات بهدف تقويم وترتيب الحقائق ووضعها في شكل يعبر عن معلومات مفهومة لذا فإن الفرق الأساسي بين المعلومات والبيانات هو في كلا من المعلومات تشمل بالضرورة البيانات في حين لا تعتبر كل البيانات بالضرورة معلومات مفهومة تؤدي لزيادة الإدراك وتحسين عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فالمعلومات تمثل بيانات مقدمة في صورة نافعة لمتخذ القرار. (الشامي، 2009، صفحة 31).

ثانياً: تعريف جودة المعلومة المالية

إن تعريف جودة المعلومة المالية متعددة : لكن أهمها هو ما جاء في الإطار المفاهيمي رقم 2 FASB : المعلومة المالية ملائمة لاتخاذ القرار ، موثوقة عند العرض ، قابلة للتأكد، في الوقت المناسب ، مفهومة وقابلة للمقارنة . لذلك فإن من مقومات جودة المعلومة المالية هي مقومات متعلقة بالمعلومة المالية في حد ذاتها ، لذلك فالمعلومة المالية الجيدة هي معلومات وصفية مبنية على الصفات المميزة أو الإدراك الحسي لشيء ما ، وليس على كميات تابعة لهذه المعلومات . أي أن هذه الصفات المميزة التابعة من المعلومة في حد ذاتها هي أساس المعلومة الجيدة . والمعلومة المالية حتى تكون جيدة يجب أن تتصنف حسب FASB :—:

- الملاءمة عند اتخاذ القرار.
- الموثوقية عند العرض .
- القابلية للتأكد .
- التوقيت المناسب.
- مفهومة .
- قابلة للمقارنة (بغريش، 2022، صفحة 8)

ثالثاً: الخصائص النوعية للمعلومة المالية

إن عرض التقارير المالية للمؤسسة يسمح بإظهار مختلف البيانات المالية. حيث أن البيانات المالية هي عبارة عن عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمنشأة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من البيانات المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم معلومات حول المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية بما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ومن خلال احتوائها على قيمة إعلامية كبيرة من جهة، أما من جهة ثانية فإن التقارير المالية تهدف ومن خلال البيانات المعروضة صلبها إلى تقديم معلومات مالية ومحاسبية عالية الجودة من أجل تلبية مختلف الاحتياجات الضرورية لمستخدميها. وإن جودة هذه المعلومات هو في الأصل مرتبط باحتوائها على جملة من الخصائص النوعية التي تم تحديدها من طرف المعايير المحاسبية المالية FASB سنة 1980. والذي يحدد أهم الخصائص النوعية الواجب توفرها في المعلومات المالية لكي تكون مفيدة. ومن أهم الخصائص النوعية للمعلومة المالية نجد: (الوهاب، 2017، صفحة 156، 159).

1_1 الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية:

يمكن تصنيف الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومة المالية وفق العديد من المخارج الأساسية وذلك باختلاف وجهات النظر المعالجة لها، لكن المعلومة المالية الجيدة ترتبط بعدد كبير من الخصائص التي يمكن ترتيبها بحسب درجة أهميتها وتأثيرها على جودة هذه المعلومة. ويمكن تقسيم هذه الخصائص إلى خصائص أساسية وخصائص ثانوية.

أ/ **الملاءمة:** تعبر الملاءمة على قدرة المعلومة المنتجة من طرف المحاسبة المالية والمعلن عنها في صلب التقارير المالية في تعزيز عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية لمختلف مستخدميها، حيث أن المعلومة المالية المفيدة تساهم في إعطاء صورة واضحة عن مختلف الأحداث التي تعرفها المنشأة، سواء الماضية

منها أو الحاضرة أو المستقبلية مما يساعد المهتمين في اتخاذ قرارات اقتصادية ناجعة، وإعادة تقييم مختلف القرارات التي تم اتخاذها انطلاقاً من الرؤى الجديدة التي تقدمها المعلومات المالية،

يجب توافر مجموعة من الشروط الأساسية والتي يمكن لها أن تجعل من القيمة الإعلامية للمعلومة المالية عالية، وهذه الشروط تتمثل في:

• شرط القيمة التنبؤية للمعلومة.

• شرط القيمة الرقابية للمعلومة (القيمة الاسترجاعية) .

• شرط التوقيت المناسب للمعلومة .

ب/ **الموثوقية:** تعبر الموثوقية على قدرة المعلومة المالية على كسب ثقة المستخدمين وإقناعهم بما تحتويه من مؤشرات صادقة في عملية اتخاذ القرار. وهي الخاصية الأساسية الثانية التي تمكن من تحقيق المنفعة اللازمة للمعلومة المالية والاتصال المالي الهادف. وقد عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في البيان رقم 2 الصادر 1980 على أنها: خاصية في المعلومات تسمح بالتأكد من خلو تلك المعلومات من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق الشيء الذي تعبر عنه. "حيث أن المعلومة المالية تكتسب ثقة من الواقع الذي تعبر عنه أو المتوقع أن تعبر عنه بكل صدق وأمانة. كما أن درجة جودة المعلومة المالية التي تمتاز بالموثوقية، "تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية وتمثل الموثوقية في المعلومات المالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم". كما أن توفر خاصية الموثوقية في المعلومة المالية يمر حتما بتوافر جملة من الشروط الرئيسية وهي:

_الصدق في التعبير.

_الحياد.

ج/ **القابلية للتحقق:** إن قابلية التحقق مبدأ نسبي وهي تشير إلى وجود درجة عالية في الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرائق القياس بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج.

1_2_ الخصائص النوعية الثانوية للمعلومة المالية:

بالإضافة إلى الخصائص النوعية الأساسية للمعلومة المالية التي تعتبر الأساس في جودة المعلومات المستخرجة من القوائم المالية. توجد خصائص نوعية ثانوية يؤدي توفرها في المعلومة المالية إلى تقوية الثقة بها والرفع من جودتها، ومن أهم الخصائص الثانوية نجد:

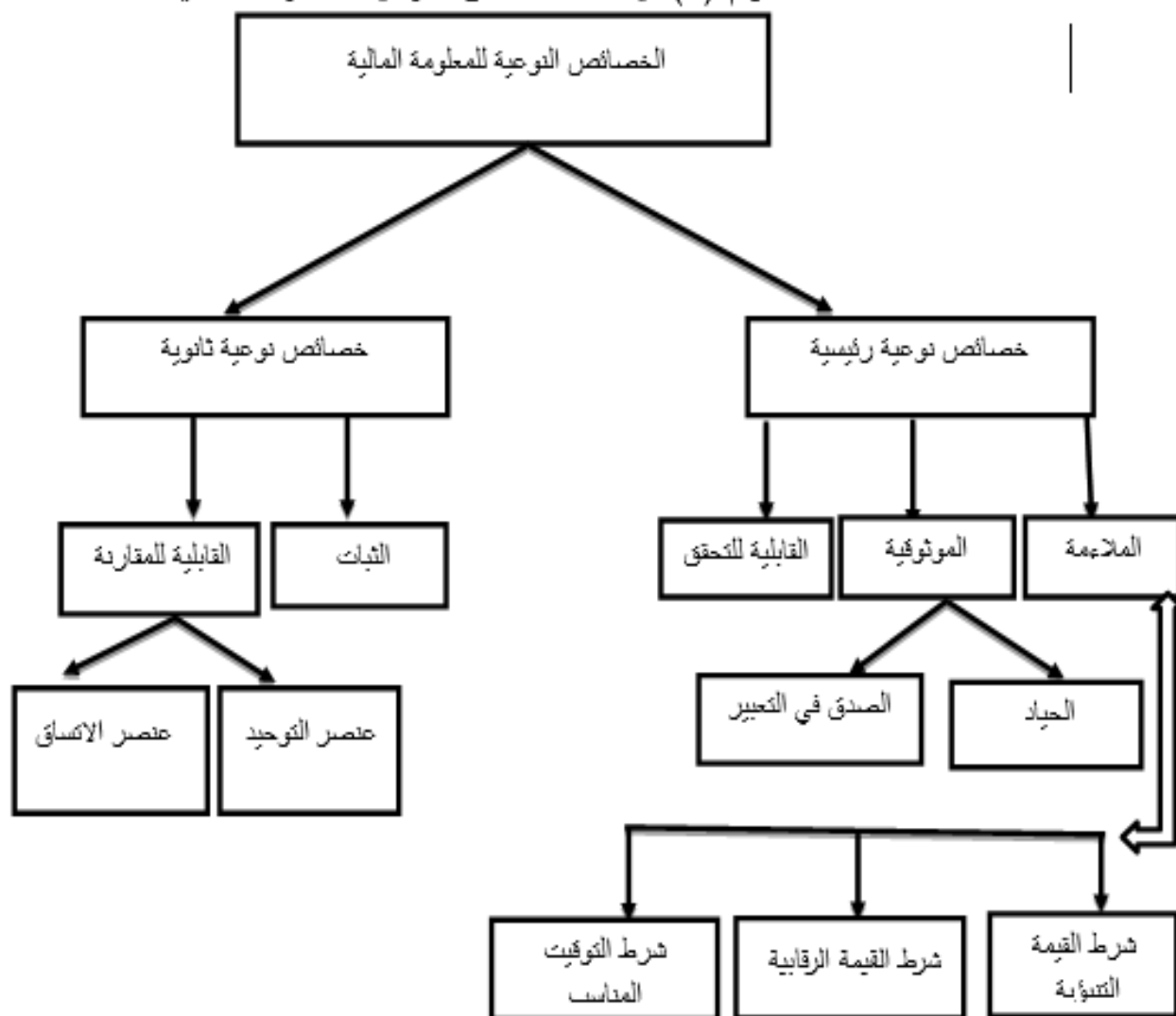
أ_ الثبات: يدل الثبات على ذلك الاتساق المستمر من حيث التقيد باستخدام وتطبيق المبادئ المحاسبية والطرق والسياسيات المتبعة في العملية المحاسبية وغيرها من الآليات المتبعة في عملية الترحيل والعرض لمختلف الأحداث في القوائم المالية. حيث أن الثبات في استخدام تلك المبادئ والقواعد والطرق والسياسيات يؤدي إلى صدق دلالة القوائم المالية إذ أن تغيير تلك الأسس من دورة إلى آخر يفقد تلك القوائم دلالتها وقد يكون مضللاً لمختلف مستخدميها.

ب_ القابلية للمقارنة: ويقصد بذلك أن يكون لمستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بينها عبر الزمن أي من فترة إلى أخرى وذلك لتحديد اتجاه التغير في المركز المالي للمؤسسة وأدائها ، كذلك يجب أن يكون باستطاعة مستخدمي البيانات المالية إمكانية المقارنة بين البيانات المالية إمكانية المقارنة بين البيانات المالية لمختلف المؤسسات من أجل تقييم المركز المالي و التغيرات فيه و كذلك الأداء النسبي لتلك المؤسسات كما أن صفة الثبات التي تتميز بها المعلومة المالية تعتبر الأساس في توفير خاصية القابلية للمقارنة بأكثر فعالية بحكم التناسق الكبير في المعلومة المالية تعتبر الأساس في توفير خاصية القابلية للمقارنة بأكثر فعالية بحكم التناسق الكبير في المبادئ والطرق والسياسيات المحاسبية المتبعة خلال الدورات السابقة . وبالتالي تصبح عملية المقارنة سهلة وأكثر دلالة، ومن أجل توفر هذه الخاصية يجب توفر عنصرين رئيسيين:

- عنصر التوحيد.

- عنصر الاتساق.

الشكل رقم (4): يمثل الخصائص النوعية للمعلومة المالية.



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

شهد موضوع محافظ الحسابات اهتماما واسعا في الدراسات المحلية والأجنبية، لما له من أهمية في تعزيز مصداقية وشفافية القوائم المالية. ولإحاطة بمتغيرات الدراسة سنقوم في هذا المبحث بعرض دراسات سابقة حول موضوعنا، وقد ركزت هذه الدراسات على بيان أثر استقلالية المراجع وكفاءته المهنية والتزامه بالمعايير المحاسبية على تحسين جودة المعلومة المالية.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

الدراسة الأولى: بن الدين مهدي، رقايقية فاطمة الزهراء، دور محافظ الحسابات في تحسين جودة التقارير المالية دراسة استقصائية لعينة محافظي حسابات، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية العدد 2 الطبعة 11، 2024 ص 91، 100.

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية وهذا من خلال التأثير في الخصائص النوعية للقوائم المالية وبغية الوصول لأهداف، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، كما قمنا بتوزيع استبيان لتحليل آراء عينة من محافظي الحسابات النشطين في كل من ولايتي ورقلة وغرداية، حيث تم إفراغ النتائج في برنامج الحزمة الإحصائية SPSS.

وقد توصلت الدراسة إلى أن لمحافظ الحسابات دور فعال في إبداء رأيه الفني والموضوعي حول صحة وصدق وانتظام القوائم المالية التي قام بمراجعتها، كما أن محافظ الحسابات يساهم مساهمة كبيرة في الرفع من الخصائص النوعية للقوائم المالية.

الدراسة الثانية: فرحات عباس، سبتي إسماعيل، دور محافظ الحسابات في اكتشاف الغش وأخطاء القوائم المالية، دراسة عينة لمحافظي الحسابات، مجلة التواصل وإدارة القانون، المجلد 26 العدد 4، 2023 ص 106، 119.

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور محافظ الحسابات في اكتشاف غش وأخطاء القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي، حيث تم استعمال اختبار لعينتين مستقلتين في نشاط محافظ الحسابات على مستوى ثلاث ولايات، سطيف والمسيلة والبرج.

وما يقابلها من غش وأخطاء في القوائم المالية للمؤسسات محل المراجعة، توصلت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات لا يقوم باكتشاف الغش والأخطاء من أجل تصحيحها وتقديم استشارات للإدارة. فهذا الدور يقع على عاتق المراجع الداخلي، كما لا يجوز له أيضا التصريح بأي معلومة للأطراف ذات العلاقة المنافسين مثلا وإلا سيعاقب قضائيا.

الدراسة الثالثة: محمد الهادي ضيف الله، أحمد الصالح سباع، دور محافظ الحسابات في تقييم نظام الرقابة الداخلية الإلكترونية، دراسة حالة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، 2018، من 249، 288.

الملخص: يعتبر وجود محافظ الحسابات كجهة رقابية خارجية أحد ركائز الاقتصاد الوطني الذي يعتبر الطرف الصامد أمام الفساد المالي والإداري. مما يجعله بمثابة الضامن والوكيل لسلامة وشرعية الحسابات وصدق التقارير النهائية، حيث أن قيام محافظ الحسابات بهذا الدور يفرض عليه أن يبقى محافظا على استقلاليته. حيث تتمثل هذه الدراسة في معرفة مدى مساهمة محافظ الحسابات في تقييم الرقابة الداخلية الإلكترونية وطرق تقييمه بالإضافة إلى التعرف على طرق عمل هذا النظام لذلك اعتمدنا في دراستنا على التركيز على البرامج والأنظمة الإلكترونية التي يعالج بها محافظ الحسابات نظام الرقابة في المؤسسة للتوصل إلى فهم أوضح للإشكالية المطروحة. كما لخصت دراستنا أن محافظ الحسابات له دور فعال في ضبط تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية الإلكترونية وحمايتها من حالات التخريب المقصودة والأخطاء والتلاعبات على مستوى المؤسسة.

الدراسة الرابعة: خيرة بن عيسى، دور قواعد عمل محافظ الحسابات في تعزيز مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة، مجلة المقار للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، 2018، من 66، 81.

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى معالجة موضوع إمكانية الاستفادة من قواعد عمل محافظ الحسابات كمدخل لتعزيز مبدأ إفصاح وشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، تحت إشكالية مفادها "بالنظر إلى حوكمة المؤسسات تركز في تطبيقها على محافظ الحسابات، وعلى اعتبار محافظ الحسابات من بين الآليات الخارجية لتطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات، كيف يؤثر التزام محافظ الحسابات بقواعد عمله على تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟"، مستخدمة فيدل كمنهج الوصفي التحليلي الوصف وتحليل جميع حيثيات الموضوع النظرية والميدانية، من خلال القيام بحصر ببليوغرافي لأهم المصادر من كتب ومجلات لتقديم تأصيل نظري مناسب، ثم استعنت

باستبانة مصممة بناء على دراسات سابقة ومكيفة وفق متطلبات الموضوع وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تجميع 71 استبانة صالحة للتحليل، وبغية تحليلها استخدمنا برنامج SPSS 24 للتحقق من صدق وثبات الاستبانة وفق معيار الفاكرونباخ، واختبارات توفيق النموذج الخطي. وقد توصلت من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النتائج الرئيسية: هناك علاقة بين درجة التزام محافظ الحسابات بقواعد عمله ومبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. قواعد عمل محافظ الحسابات لها تأثير إيجابي على تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية لحوكمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد توصلت من خلال هذا البحث إلى جملة من التوصيات تمثلت فيما يلي: دعم استقلال وحيادية محافظ الحسابات وزيادة ثقة الجمهور في تقارير المراجعة من خلال قانون الشركات. كما لا بد لمكتب محافظ الحسابات توفير فرص لتنمية وتطوير معارف المحافظين من خلال برامج التعليم المهني المستمر والمنظم من طرف الغرفة الوطنية.

الدراسة الخامسة: مجبرت نعيمة، داود فتيحة، دور جودة التدقيق الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، مجلة الأحياء، المجلد 25، العدد 2، 2025، الصفحات 271-290

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور جودة التدقيق الخارجي باعتبارها تقنية حديثة في الرفع من جودة القوائم المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، لكي تسهل عملية القيام بالتدقيق، وهذا من خلال التطرق إلى جودة التدقيق الخارجي وأهميته وتأثير تكنولوجيا المعلومات عليه، كما تم توضيح ماهية جودة القوائم المالية وأهم المعايير التي تضبطها من خلال التطورات التكنولوجية الراهنة. وقد استخلصت هذه الدراسة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ومراجعة القوائم المالية تساهم في جودة إجراءات وأساليب التدقيق وربح الوقت والجهد والتكلفة المرتبطة بتنفيذ عملية التدقيق دون التأثير على أهدافها، وبالتالي تساهم في رفع جودة القوائم المالية من حيث درجة الملائمة والمصادقية والثقة التي تساعد مستخدمي هذه القوائم في اتخاذ القرارات بكفاءة وفعالية.

الدراسة السادسة: قدور نصر، بن عيشي عمار، واقع التزام مدقي الحسابات بالقانون 10-01 والمعايير الجزائرية للتدقيق على مصداقية القوائم المالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 8، العدد 2، 2024، الصفحات 797-816،

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح واقع التزام مدققي الحسابات في الجزائر بالقانون 01-10 و المعايير الجزائرية للتدقيق ومخرجات ذلك على مصداقية القوائم المالية في البيئة الاقتصادية الجزائرية، من خلال التطرق إلى أهم الإصلاحات التي أتى بها القانون 01-10 و النصوص التشريعية المنبثقة عنه، وكذا آخر إصدارات المعايير الجزائرية للتدقيق وانعكاسها على صدق القوائم المالية (الكشوف المالية) من منظور النظام المحاسبي المالي بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والتشخيصي، وقد خلصت الدراسة إلى أن التزام مهني التدقيق بالعناية المهنية الكافية بمحتوى القانون 01-10 و المعايير الجزائرية للتدقيق كحتمية نحو التوحيد المحاسبي والرقابي الدولي يدعم عدالة وصدق الكشوف المالية بما يخدم أصحاب المصالح بصفة خاصة ومستخدمي القوائم المالية بصفة عامة.

الدراسة السابعة: غالم نادية، برياضي حسين، مساهمة المدقق الخارجي في الحد من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية على ضوء المعيار الدولي للتدقيق ISA240، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 13، العدد 1، 2023، الصفحات 250-269.

الملخص: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المدقق الخارجي في اكتشاف الغش والتقليل من آثار ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة القوائم المالية، وذلك من خلال معالجة المعيار الدولي للتدقيق رقم 240، توصلت نتائج الدراسة إلى أن الغش المتعمد ضمن القوائم المالية يساهم في تضليل مستخدميها مما ينعكس سلبا على جودة هاته القوائم وعليه فإن للمدقق الخارجي دور مهم في اكتشاف الغش وإعطاء مصداقية للقوائم المالية وفق الإجراءات التي حددها المعيار الدولي رقم 240 "مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الغش عند تدقيق القوائم المالية".

المطلب الثاني: الدراسات بالأجنبية

الدراسة الأولى: يوسف سلمان فهد مطلق العازمي، دور التدوير الاجباري لمراقبي الحسابات في تحسين جودة التقارير المالية بالجمعيات التعاونية الكويتية (دراسة تطبيقية)، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد 15، 2023، الصفحات 1-43

الملخص: تمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل دور التدوير الاجباري لمراقبي الحسابات في تحسين جودة التقارير المالية بالجمعيات التعاونية الكويتية، وتسليط الضوء على أهمية التدوير الاجباري لمراقبي الحسابات، من خلال بيان منافع وانتقادات التدوير الاجباري لمراقبي الحسابات، وتكون مجتمع البحث من 15 مكتب تدقيق بالكويت وعدد 8 من الجمعيات التعاونية الكويتية، وتم أخذ عينة عشوائية بواقع 150 فردا، واعتمد الباحث على أساليب التحليل الوصفية كالمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري، وكذلك اختبار مان ويتني (Mann whitney) لاختبار الفرضيات، فضلا عن مصفوفة الارتباط لتحليل العلاقة بين دور التدوير الاجباري لمراقبي الحسابات (متغير مستقل) وبين تحسين جودة التقارير المالية (متغير تابع)، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: عدم وجود اختلافات ذات دلالة معنوية بين آراء المستقضي منهم حول مبررات ودوافع المطالبة بتطبيق التدوير الاجباري لمراقب الحسابات، واتفاق آراء عينة الدراسة بشأن دور التدوير الاجباري لمراقب الحسابات في تحسين جودة التقارير المالية بالجمعيات التعاونية الكويتية، كما أكدت نتائج مصفوفة الارتباط Correlation Matrix على وجود علاقة ارتباط طردية معنوية بين التدوير الاجباري لمراقب الحسابات وبين تحسين جودة التقارير المالية بالجمعيات التعاونية الكويتية، حيث بلغ معامل الارتباط (0,518)، ودالة احصائية عند مستوى معنوية (0,01)، وفي ضوء ما تم التوصل اليه من نتائج، يوصي الباحث بضرورة اصدار التشريعات التي تلزم الجمعيات التعاونية الكويتية بتطبيق التغيير الالزامي لمراقبي الحسابات بما يتناسب مع البيئة الكويتية.

الدراسة الثانية: دعاء محمد النجار، دور مراقب الحسابات بين تعزيز الوضوح والمصادقة على التعقيد، دراسة استقصائية لتصورات أصحاب المصلحة الرئيسيين حول التقارير المتكاملة في مصر، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد سبعة والعشرين، العدد واحد، 2026، الصفحة 151-204.

الملخص: استهدف البحث تحليل تصورات الخبراء والمهنيين في السوق المصري حول طبيعة الدور الذي تلعبه خصائص المراجعة الخارجية (حجم مكتب المراجعة، التخصص الصناعي، مدة الارتباط، أتعاب المراجعة) في التأثير على قابلية قراءة التقارير المتكاملة، وذلك في ضوء الجدل النظري والتجريبي حول

ما إذا كان دور مراقب الحسابات وهو تعزيز الوضوح أمام المصادقة على التعقيد. وقد كشف الإطار النظري عن وجود تباين حاد في النتائج الكمية السابقة وفجوة في فهم التصورات الإدراكية للأطراف ذات المصلحة. وقد لخصت النتائج إلى أن المهنيين يقبلون الفرضيات التي تدعم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التصورات اتجاه جميع خصائص المراجعة الأربعة. وعملياً أظهرت النتائج وجود فجوة بين القدرة والممارسة، حيث يقر المهنيون بأن مكاتب المراجعة الكبار والمراجع المتخصص لديهما القدرة على تعزيز الوضوح، لكنهم يرفضون أن هذا الدور يمارس بضغط فاعل. كما يرى المهنيون أن الأثر السلبي لطول مدة ارتباط مراقب الحسابات (تراجع الاستقلالية/ التعود) وهو الأثر المهيمن الذي يعيق الوضوح. كما أظهرت النتائج انقساماً وظيفياً حاداً، والأكاديميين يميلون لربط الأتباع المرتفعة بالمخاطر والتعقيد (دعم المصادقة على التعقيد)، بينما يميل الممارسون (مراقبو الحسابات والمديرون الماليون) لربطها بالجهد والجودة المخصصة لتعزيز الوضوح.

الدراسة الثالثة: فرقد سلمان عبود، حسناء عنفليس، دور حوكمة الشركات في علاقة نظام الرقابة الداخلية بجودة القوائم المالية (دراسة ميدانية في المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 21، 2023، الصفحات 1-29).

الملخص: لقد ارتكز هذا البحث على متغير رئيسي وهو أنظمة الرقابة الداخلية لدى المصارف في العراق وأثر هذا النظام على الحاكمية المؤسسية وجودة القوائم المالية. واعتمد الباحث في صياغته للإطار النظري على الدراسات السابقة والكتب والمقالات ذات الصلة إضافة إلى تحديد متغيرات الدراسة والفرضيات بحسب متغيراتها، فنصت الفرضيات على وجود علاقة معنوية ذو دلالة إحصائية لأنظمة الرقابة الداخلية بخصائصه كافة (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، تقييم المخاطر والمراقبة والضبط) في جودة القوائم المالية إضافة إلى وجود أثر للمتغير الوسيط وهو الحاكمية المؤسسية على فعالية أنظمة الرقابة الداخلية بجودة القوائم المالية. ولاختبار الفرضيات والتأكد من صحتها قام الباحث بتصميم الاستبانة المعتمدة كأداة للبحث ووجهها إلى الموظفين في قسم المالية في المصارف الموجودة في العراق من صفة معاون محاسب ومحاسب ومدير مالي، وتكونت عينة الدراسة من 150 فرداً أجاب على الاستبانة 94 منها وعمد الباحث إلى إلغاء أربعة بسبب عدم إمكانية تحليلها نظراً لوجود نقص فيه، ومن ثم تحليل 90 استبانة عبر استخدام برنامج الإحصاء SPSS والمنهج الوصفي التحليلي في تحليل النتائج المتحصل عليها.

وتوصلت الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضيات المطروحة في الدراسة سواء على مستوى المتغير المستقل والتابع أو على مستوى الدور الكبير الذي يلعبه متغير الحاكمية المؤسسية في تعزيز العلاقة بين المتغيرين أنظمة الرقابة الداخلية وجودة القوائم المالية.

الدراسة الرابعة: جعفر الشريف، مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بمسؤولياتهم المهنية في تطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية، مجلة الاقتصاد والإدارة، المجلد 37، العدد2، 2023، الصفحات 47-68

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع بيانات الدراسة باستخدام أداة الاستبانة، حيث تم توزيعها على عينة عشوائية من مراجعي الحسابات الخارجيين بلغت 215مراجعا المنتمين لمكاتب المراجعة الخارجية في المملكة العربية السعودية، وتوصلت الدراسة إلى أن مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية ملزمون بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية، وبدرجة مرتفعة، وكذلك وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيري المؤهل العلمي، وعدد سنوات الخبرة حول التزام مراجعي الحسابات الخارجيين بتطبيق متطلبات معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. وفي ضوء تلك النتائج أوصت الدراسة ضرورة قيام مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية بتخطيط وتنفيذ عملية المراجعة من خلال استخدام الشك المهني، وذلك في الأمور التي تزيد من خطر التحريف الجوهرى الناتج عن ارتكاب الغش في القوائم المالية، وكذلك ضرورة تبني الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) عقد ورش وندوات متخصصة في مجال معايير المراجعة الدولية ذات العلاقة بالغش في القوائم المالية.

الدراسة الخامسة: حسن محمود الشطناوي، أثر تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة التقارير المالية: الدور الوسيط لحوكمة تكنولوجيا المعلومات (cobit)-أدلة من الأردن، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد3، العدد7، 2022، الصفحات 462-482

الملخص: هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر تحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة التقارير المالية: الدور الوسيط حوكمة تكنولوجيا المعلومات (cobit)، في دولة نامية الأردن، حيث يوجد نقص في البحوث في هذا المجال. ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وتم جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة تم تصميمها وتوزيعها على أفراد عينة الدراسة المكونة من الأفراد العاملين في المستويات الإدارية العليا والوسطى في الشركات المساهمة العامة الأردنية، والبالغ عددهم 379 فرداً. ولغرض تحليل البيانات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط وتحليل المسار لاختبار فرضيات الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل البيانات الضخمة في كل من تحسين جودة التقارير المالية وحوكمة تكنولوجيا المعلومات (cobit) في الشركات المساهمة العامة الأردنية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية لحوكمة تكنولوجيا المعلومات (cobit) في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الأردنية. كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتحليل البيانات الضخمة في تحسين جودة التقارير المالية بوجود حوكمة تكنولوجيا المعلومات (cobit) كمتغير وسيط في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وأوصت الدراسة ضرورة اهتمام الشركات بتوفير التقنيات اللازمة للتعامل مع البيانات الضخمة وتوفير وسائل الأمن فيها لحماية المعلومات بغرض تحقيق أقصى درجات الاستفادة منها في استغلال الفرص المتاحة، وتجنب الأحداث والتهديدات التي قد تؤثر على أنشطتها وعملياتها. وإجراء المزيد من البحوث والدراسات المتعلقة في تحليل البيانات الضخمة وتأثيرها في المحاسبة.

الدراسة السادسة: تميم علي الهادي شونة، خالد البشير محمد أحمد، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 6، العدد 10، 2025، الصفحات 113-147.

الملخص: تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، الثبات، قابلية المقارنة- في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف التجارية المدرجة بسوق المال الليبي. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبانة مطورة ومحكمة وزعت على عينة قوامها 194 موظفاً من المصارف محل الدراسة. جرى تحليل البيانات ببرنامج spss باستخدام

الإحصاءات الوصفية، ومعاملات الارتباط لبييرسون والانحدارين البسيط والمتعدد، مع تحقق مرتفع لثبات الأداة (ألفا كرونباخ لإجمالي الاستبيان=0,917).

أظهرت النتائج وجود علاقات ارتباط موجبة ودالة إحصائية بين كل بعد من الأبعاد الأربعة وجودة التقارير المالية، إذ فسر كل بعد على حدة نسبة من تباين الجودة: قابلية الفهم (15,1%)، الملائمة (23,5%)، الموثوقية (10,5%)، الثبات وقابلية المقارنة (12,3%) وفي نموذج الانحدار المتعدد فسرت الخصائص النوعية مجتمعة 25,3% من تباين جودة التقارير، وبقيت الملائمة البعد الأكثر تأثيراً ومعنوية بعد ضبط بقية المتغيرات.

تخلص الدراسة إلى أن تعزيز جودة التقارير المالية بالمصارف المدروسة يرتكز بالأساس على رفع ملائمة المعلومات وتوقيتها، مع ضرورة تحسين وضوح العرض وتجنب التكرار والتضليل، والالتزام بالاعتماد على الأدلة القابلة للتحقق، والحفاظ على الثبات والسياسات المحاسبية بما يضمن قابلية المقارنة عبر الفترات وبين المصارف. واوصي بتنفيذ الاستخدام التنبؤي لمخرجات النظام المحاسبي لدعم قرارات الاستثمار وتقدير الاحتياجات المالية المستقبلية، وتبسيط التقارير لتكون مفهومة أيضاً لغير المتخصصين.

الدراسة السابعة: أحمد محمود أحمد البراشي، تحليل أساليب التحول الرقمي في تطوير دور مراقب الحسابات وأثره على جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية-، المجلة الدولية للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية، المجلد 1، العدد 1، 2022، الصفحات 81-130.

الملخص: هدفت الدراسة إلى تحليل تطوير دور مراقب الحسابات رقمياً في تعزيز العلاقة الإيجابية بين استراتيجيات التحول الرقمي المتمثلة في (استراتيجية الأعمال الرقمية، واستراتيجية التحول الرقمي) وبين جودة التقرير المالي. وبالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري مكونة من 76 شركة سجلت 368 مشاهدة خلال الفترة الزمنية 2017-2021. توصلت الدراسة إلى أن زيادة مستوى الاعتماد على الإستراتيجيات المختلفة للتحول الرقمي والمتمثلة في استراتيجية الأعمال الرقمية، واستراتيجية التحول الرقمي) يؤدي إلى زيادة مستوى التقرير المالي، كما أن زيادة مستوى تطوير دور مراقب الحسابات رقمياً يعزز أيضاً من جودة التقرير المالي، وأخيراً خلصت الدراسة إلى الإسهام الواضح للدور المعدل لتطوير دور مراقب الحسابات الرقمي في تعزيز العلاقة الإيجابية بين استراتيجيات التحول الرقمي وجودة التقرير المالي.

الدراسة الثامنة: ريتشارد دومينيك، روبرت ريكس، مساهمة في تحليل جودة عملية التدقيق: دور العلاقة بين المدير المالي ومحافظ الحسابات. مجلة المحاسبة والرقابة والتدقيق، المجلد 8، الصفحات 153، 174، 2002.

الملخص: يقترح هذا البحث فهما لدور العلاقة بين المدير المالي ومحافظ الحسابات (المدقق الخارجي) في عملية التدقيق وأثرها على جودة التدقيق. اعتمد الباحثون على منهج تفسيري ونوعي، حيث استندت الدراسة على 60 مقابلة. وتم تحليل البيانات من خلال عملية تفسيرية جمعت بين مجالين نظريين متكاملين هما: النظريات الاقتصادية التعاقدية وعلم الاجتماع الاقتصادي.

أسفرت هذه العملية عن ظهور مفهومين أساسيين شكلا أساس التفسير، وهما: ازدواجية العلاقة (العلاقة المهنية والعلاقة الشخصية) والثقة الهجينة. وقد أدى هذا التصور التفسيري إلى إعادة تعريف العلاقة بين المدير المالي ومحافظ الحسابات باعتبارها علاقة بين اقران.

ويقود هذا التصور القائم على المساواة إلى قراءة جديدة لمحددات جودة التدقيق، والمتمثلة في استقلالية المدقق وكفاءته المهنية. وتلخص هذه الدراسة إلى أن جودة التدقيق تظهر كنتيجة لتحقيق التوازن بين هذين المحددين: الكفاءة والاستقلالية.

الدراسة التاسعة: لورنس ابوت، بريان دوفرتي، سوسان باركر، قاري بيترز، جودة التدقيق الداخلي وجودة التقارير المالية: الأهمية المشتركة للاستقلالية والكفاءة، مجلة أبحاث المحاسبة (journal of accounting research)، المجلد 54، العدد 1، الصفحات 3_40، 2016.

الملخص: في ظل الأهمية المتزايدة لوظيفة التدقيق الداخلي، وندرة الأدلة التطبيقية المتعلقة بجودة التدقيق الداخلي، تقوم هذه الدراسة بفحص نموذج تفاعلي لجودة التدقيق الداخلي، والذي يتكون من عنصرين أساسيين وهما: الكفاءة والاستقلالية. وذلك لفهم محددات فعالية التدقيق الداخلي كأداة رقابية على التقارير المالية، وتدعم نتائج الدراسة الفرضية القائلة بأن وجود الكفاءة والاستقلالية معا يعد شرطاً أساسياً لفعالية وظيفة التدقيق الداخلي في مراقبة التقارير المالية، وبشكل عام، توضح النتائج أن تأثير كفاءة المدقق الداخلي على جودة التقارير المالية يعتمد على مستوى استقلاليته، كما أن تأثير الاستقلالية يعتمد بدوره على مستوى الكفاءة، أي أن العلاقة بينهما تفاعلية وليست مستقلة.

وتساهم هذه الدراسة في توسيع فهم محددات جودة التدقيق الداخلي في مجال التقارير المالية، كما تدعم النقاشات الجارية بين الباحثين والهيئات التنظيمية والممارسين حول تحسين جودة المعلومات المالية.

المطلب الثالث: ما تضيفه الدراسة للدراسات السابقة

تعد هذه الدراسة إضافة نوعية حيث تناولت أحد أبرز المواضيع أهمية لمستخدمي القوائم المالية، الذين يحتاجون إلى طرف محايد يضمن لهم صحة المعلومات المحاسبية ومصادقيتها. وقد تميزت هذه الدراسة بمعالجتها لإشكالية محورية تتمثل في دور محافظي الحسابات في تحسين القوائم المالية لمستخدميها. وبالمقارنة مع الدراسات السابقة المرتبطة بهذا الموضوع، فإن هذه الدراسة تتميز عن غيرها من عدة جوانب أهمها:

لن تقتصر الدراسة على مفهوم محافظ الحسابات فقط، بل تجاوزته إلى تحديد نطاق مسؤوليته عند تدقيق القوائم المالية، والدور الذي يلعبه في تلبية احتياجات المستخدمين، أما في إطارها التطبيقي اعتمدت الدراسة على مكتب محافظ الحسابات في ولاية -ميلة- للوقوف على الآليات والإجراءات التي يقوم بها في عملية التدقيق مع الاعتماد على دراسة حالة مؤسسة معينة يقوم بتدقيقها محاولين اختيار أقرب وأحدث فترة للدراسة ومن خلال إبراز القوائم المالية لهذه المؤسسة وتحليل تقرير محافظ الحسابات، الذي يتيح ربط الإطار النظري بالممارسة الفعلية، والكشف عن الأدوار والمسؤوليات على أرض الواقع. مع الاعتماد أيضا على المقابلة مع محافظ الحسابات لتحديد الإجراءات العملية والتحديات الواقعية والتصورات الذاتية التي تحدد دور المحافظ في ضمان جودة المعلومات المالية.

خلاصة الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تقديم الإطار النظري لموضوع دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية، حيث تم في البداية التطرق إلى مفهوم محافظ الحسابات باعتباره جهة مستقلة تعنى بمراجعة الحسابات و التأكد من مصداقيتها وفق المعايير المحاسبية والتشريعات المعمول بها، مع إبراز أهم خصائصه المتمثلة في الاستقلالية و الكفاءة المهنية، إضافة إلى مهامه الأساسية التي تشمل فحص القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية و إبداء رأي محايد حول عدالة المعلومات المالية، وهو ما يساهم في تعزيز الثقة لدى مختلف الأطراف المستفيدة. كما تم تناول القوائم المالية باعتبارها الأداة الرئيسية لنقل المعلومات المالية للمؤسسة، من خلال عرض مكوناتها الأساسية وخصائصها النوعية مثل الملائمة والموثوقية وقابلية المقارنة، مع التأكيد على أن جودة هذه القوائم تعد عنصر حاسماً في دعم اتخاذ القرار وتحقيق الشفافية، وهو ما يبرز أهمية تدخل محافظ الحسابات في تحسينها من خلال الكشف عن الأخطاء وضمان الالتزام بالمعايير.

وفي الأخير تم استعراض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين محافظ الحسابات وجودة القوائم المالية، حيث أجمعت معظمها على وجود تأثير إيجابي لجودة التدقيق، خاصة فيما يتعلق بالاستقلالية والخبرة المهنية، على مصداقية المعلومات المالية، مما يؤكد الدور المحوري الذي يلعبه محافظ الحسابات في الرفع من جودة القوائم المالية ويشكل بذلك أساساً نظرياً للانتقال للدراسة التطبيقية.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية لمكتب

محافظ الحسابات

تمهيد

بعد عرض الجانب النظري المتعلق بدور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية، يأتي الجانب التطبيقي كخطوة أساسية لإبراز مدى تطبيق هذه المفاهيم في الواقع العملي. حيث تم الاعتماد على دراسة حالة من خلال إجراء مقابلة مع محافظ الحسابات، بهدف التعرف على دوره الفعلي في تحسين جودة القوائم المالية.

وسيتم من خلال هذا الجانب تحليل المعطيات المتحصل عليها وربطها بما تم التطرق إليه نظرياً، من أجل الوصول إلى نتائج تعكس واقع الممارسة المهنية.

ولمعالجة هذا الجانب، تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، وهي:

المبحث الأول: تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات

المبحث الثاني: عرض وتحليل تقرير محافظ الحسابات

المبحث الثالث: عرض وتحليل المقابلة مع محافظ الحسابات

المبحث الأول: تقديم عام لمكتب محافظ الحسابات

تؤدي مكاتب التدقيق دوراً أساسياً في الاقتصاد الوطني وذلك في ضمان مصداقية وشفافية المعلومات المالية مما يوفر مناخ استثماري جيد، وذلك من خلال فحص القوائم المالية والتأكد من مطابقتها للمعايير المحاسبية. كما يساهم في تعزيز الثقة بين مختلف الأطراف المعنية. ويهدف هذا المبحث إلى تقديم عرض عام للمكتب محل الدراسة، من حيث تعريفه وتنظيمه وأهم الخدمات التي يقدمها.

المطلب الأول: تعريف مكتب محافظ الحسابات وهيكله التنظيمي

الفرع الأول: تعريف مكتب محافظ الحسابات

الأستاذ زيتوني عومار محافظ حسابات ومحاسب معتمد بدأ نشاطه في 22-04-1995 يقع مكتبه في ولاية ميلة حي 500 مسكن شارع العربي بن رجم، معتمد وفقاً للاعتماد رقم 2308 الصادر من المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين في الجزائر، كما يسجل لدى مفتشية الضرائب تحت رقم 43010986401، قام بتأدية اليمين أمام مجلس القضاء المختص إقليمياً لمحل تواجد مكتبه بميلة وكذا التسجيل في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وجدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين

كما يتميز المكتب بالجدية والانضباط والالتزام في الخدمات التي يقدمها ويقدمها لزمائهم وهي ذات جودة عالية خاصة التنظيم.

الفرع الثاني: هيكله التنظيمي

الشكل رقم (5): الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات زيتوني عومار



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من المكتب

المطلب الثاني: الخدمات التي يقدمها المكتب

نسلط من خلال هذا المطلب الضوء على مختلف الخدمات التي يوفرها مكتب محافظ الحسابات في إطار نشاطه المهني ونوردها فيما يلي:

✓ مسك المحاسبة وذلك من خلال تسجيل وتنظيم كل العمليات المالية للمؤسسة بطريقة منتظمة ووفقا للقواعد المحاسبية، بهدف إعداد حسابات دقيقة (تسجيل المداخل والمصاريف، متابعة الفواتير والعمليات اليومية، إعداد الدفاتر المحاسبية، المساهمة في إعداد القوائم المالية).

✓ إعداد التصريحات الجبائية يعني تحضير وتجهيز كل الوثائق والتصريحات المطلوبة قانونا وإرسالها في الآجال المحددة إلى الجهات المختصة كحساب الأرباح والضرائب المستحقة، إعداد التصريح ب TVA كما يقوم أيضا بإعداد التصريحات الشبه جبائية أي التصريحات الخاصة بالهيئات الاجتماعية كالتصريح باشتراكات الضمان الاجتماعي CNAS والتصريح بصندوق التقاعد CASNOS أو CNR وحساب مساهمات العمال وأرباب العمل

✓ إعداد الميزانيات المحاسبية والمالية يعني القيام بإعداد القوائم المالية التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة

✓ الرقابة القانونية المستقلة تعني قيامه بمراجعة وفحص حسابات المؤسسة بطريقة قانونية ومحايدة، دون أن يكون تابعا للإدارة أو متأثرا بها

✓ الخبرة القضائية في مجال المحاسبة والمالية (الاعتماد من وزارة العدل من 2007 إلى يومها هذا) وذلك لتحليل وتقييم الجوانب المالية والمحاسبية في نزاع أو قضية.

المطلب الثالث: المعايير والقوانين المستخدمة في مكتب محافظ الحسابات

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى المعايير والقوانين المعمول بها في مكتب محافظ الحسابات، باعتبارها الإطار المرجعي الذي ينظم عمله ويضبط مختلف مراحل مهمة التدقيق، بما يضمن احترام القواعد المهنية وتعزيز مصداقية القوائم المالية.

الجدول رقم 05: المعايير المعمول بها في مكتب محافظ الحسابات

نوع المعيار	مجال التطبيق	العمل بالمعيار
م ج ت 210 يتعلق بشروط تكليف محافظ الحسابات واتفاقية الخطاب	يعالج هذا المعيار تحديد والاتفاق على شروط مهمة التدقيق بين المدقق والإدارة قبل بدء عملية التدقيق	معمول به
م ج ت 230 يركز على وثائق التدقيق (ملف العمل) وكيفية توثيق الأدلة	يطبق على توثيق أعمال التدقيق، أي اعداد وحفظ ملفات ووثائق التدقيق التي تثبت الإجراءات والأدلة التي اعتمد عليها المدقق	معمول به
م ج ت 300 التخطيط لعملية التدقيق وتحديد استراتيجية العمل	يطبق على تخطيط عملية التدقيق، من خلال اعداد خطة وبرنامج عمل يضمنان تنفيذ التدقيق بكفاءة وفعالية	معمول به
م ج ت 315 فهم الكيان وبيئته وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية	تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية	معمول به
م ج ت 505 التأكيدات الخارجية	يطبق على الحصول على أدلة تدقيق من مصادر خارجية	معمول به
م ج ت 580 التصريحات المكتوبة من طرف الإدارة	يطبق على الحصول على التصريحات الكتابية من الإدارة كأدلة تدقيق	معمول به
م ج ت 700 شكل ومحتوى تقرير محافظ الحسابات حول القوائم المالية	يطبق على تكوين الرأي وإعداد تقرير المدقق حول القوائم المالية	معمول به
م ج ت 705 تعديل الرأي في تقرير محافظ الحسابات	يطبق على تعديل رأي المدقق في التقرير عند وجود تحريفات جوهرية أو قيود على نطاق التدقيق	معمول به

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات المقدمة من المكتب

❖ بعد التطرق إلى المعايير المهنية المعمول بها في مكتب محافظ الحسابات، يجدر الإشارة أيضا إلى القوانين والتشريعات التي تنظم عمله وتحدد مهامه ومسؤولياته المهنية وهي:

- القانون 10-01: المتعلق بمهن الخبير المحاسبي، ومحافظ الحسابات، والمحاسب المعتمد. وهو "دستور المهنة" والذي يحدد شروط الالتحاق، حالات التنافي، والمسؤوليات القانونية.
- القانون التجاري الجزائري: وتحديد المواد التي تنص على إلزامية تعيين محافظ الحسابات في الشركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحدودة (SPA) التي تتجاوز سقفا معينا لرقم الأعمال (SARL).
- القانون رقم 07-11: المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF)، والذي يمثل المرجعية التي يراقب على أساسها المحافظ صحة القوائم المالية.
- المرسوم التنفيذي 11-202: الذي يحدد قواعد وواجبات المهنة ويشمل الاستقلالية، النزاهة، السر المهني.

المبحث الثاني: عرض وتحليل تقرير محافظ الحسابات

يعد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات من أهم المخرجات التي تعكس نتائج عملية المراجعة، إذ يتضمن رأيه الفني حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية المعمول بها. كما يبرز مختلف الملاحظات والاستنتاجات المتعلقة بالفحص والمراجعة، مما يجعله أداة أساسية لدعم مصداقية المعلومات المالية واتخاذ القرارات. ومن هذا المنطلق سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة وذلك خلال سنتي 2018 و 2019 بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم مختلف المؤشرات التي تعكس ادائها ونشاطها، بالإضافة لعرض التقرير النهائي الذي يلخص النتائج ويوضح أهم الاستنتاجات المتوصل إليها.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة

سيتم في هذا المطلب عرض القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة X الخاصة بالنقل لسنتي 2018 و 2019 والتي تم الحصول عليها خلال فترة اجراء التبرص.

أولاً: تقديم الميزانية للمؤسسة في 31-12-2019:

✓ جدول رقم 06: أصول الميزانية

الأصول	القيمة الإجمالية 2019	الاهتلاكات والمؤونات 2019	الصافي 2019	الصافي 2018
الأصول الثابتة (غير متداولة)				
فرق الاقتناء(شهرة موجبة أو سالبة)				
التشبيكات غير المادية	231800,00		41312,00	
التشبيكات المادية		190488,00	114815794,35	59672,00
الأراضي	323642763,27			
المباني		208826968,92		147177228,91

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات

				تثبيطات مادية أخرى تثبيطات في الامتياز تثبيطات قيد الإنجاز التثبيطات المالية سندات موضوع على أساس التكافؤ مشاركات أخرى وديون مرتبطة بها سندات ثابتة أخرى قروض وأصول مالية أخرى غير متداولة ضرائب مؤجلة (أصول)
147236900,91	114857106,35	209017456,92	323874563,27	إجمالي الأصول غير المتداولة
38506146,38	39145920,18		39145920,18	الأصول المتداولة المخزونات والمنتجات قيد الإنجاز الديون والحقوق المشابهة الزبائن مدينون آخرون
3656840,00	7055004,00		7055004,00	

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات

1371506,48	1529506,48		1529506,48	الضرائب والرسوم
33086003,87	26990212,22		26990212,22	ديون وحقوق أخرى
	585706,69		585706,69	مشابهة
				النقديات وما يعادلها
				توظيفات وأصول
				مالية قصيرة الأجل
				الخزينة
234356417,33	201787948,12		201787948,12	
310976914,06	277094387,69		277094387,69	إجمالي الأصول
				المتداولة
458213814,97	391951494,04	209017456,92	600968950,96	الإجمالي العام
				للأصول

المصدر: معلومات مقدمة من مكتب محافظ الحسابات زيتوني عومار

✓ جدول 07: خصوم الميزانية

2018	2019	الخصوم
		رؤوس الأموال الخاصة
136967000,00	136967000,00	رأس المال المصدر
		رأس المال الغير مطلوب
1101887,73	1101887,73	العلاوات والاحتياطات (احتياطات مجمعة)
		فروقات إعادة التقييم
	-6780245443	فرق التكافؤ
	-145259296,02	النتيجة الصافية (حصة المجموعة)

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات

5921803,41		أموال خاصة أخرى (مرحل من سنوات سابقة)
139337492,61		حصة الشركة الأم
		حصة الأقلية
-7190408,29	-74992862,72	المجموع
		الخصوم غير المتداولة
454787757,59	454787757,59	قروض وديون مالية
		ضرائب مؤجلة والمؤونات
		ديون غير جارية أخرى
		مؤونات ومنتجات مسجلة مسبقا
454787757,59	454787757,59	مجموع الخصوم غير المتداولة
		الخصوم المتداولة
8461486,50	9362477,32	الموردون والحسابات المرتبطة
986387,84	1068956,77	الضرائب
1168591,33	1725165,08	ديون أخرى
		الخزينة(خصوم)
10616465,67	12156599,17	إجمالي الخصوم المتداولة
458213814,97	391951494,04	إجمالي الخصوم

المصدر: معلومات مقدمة من مكتب محافظ الحسابات زيتوني عومار.

ثانيا: تقديم حسابات النتائج للمؤسسة X في 31-12-2019:

البيان	2019	2018
المبيعات والمنتجات الملحقة تغير مخزون المنتجات التامة وقيد الإنجاز الإنتاج المثبت اعانات الاستغلال	37858424,14	39332352,14
إنتاج السنة	37858424,14	89271949,86
المشتريات المستهلكة	13710721,59	12967446,77
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	4907717,10	2773706,98
اجمالي الاستهلاك	18618438,69	15741153,75
القيمة المضافة للاستغلال	19239985,45	73530796,11
أعباء المستخدمين	55122346,35	43395694,85
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	912907,22	972001,71
إجمالي فائض الاستغلال	-36795268,12	29163099,55
منتجات تشغيلية أخرى	1490758,23	2965525,60
أعباء تشغيلية أخرى	65000,00	96000,00
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	32422944,54	32483041,06
استرجاع خسائر القيمة والمؤونات		
النتيجة التشغيلية	-67792454,43	-450415,91

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات

المنتجات المالية		
الأعباء المالية	4875127,80	
النتيجة المالية	-4875127,80	
النتيجة قبل الضريبة	-5325543,71	-67792454,43
الضرائب المستحقة على النتائج العادية ضرائب مؤجلة (تغييرات)	10000,00	10000,00
مجموع منتجات الأنشطة العادية	92237475,46	39349182,37
مجموع أعباء الأنشطة العادية	97573019,17	107151636,80
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	-5335543,71	-67802454,43
عناصر غير عادية - إرادات - عناصر غير عادية - أعباء -	586259,70	
النتيجة غير العادية	-586259,70	
النتيجة الصافية للسنة المالية	-5921803,41	-67802454,43

المصدر: معلومات مقدمة من طرف مكتب محافظ الحسابات زيتوني عومار.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة:

يهدف تحليل الميزانية وحسابات النتائج إلى تفسير مختلف البيانات المالية وتحليل تطورها خلال الفترة محل الدراسة، بما يساعد على تقييم الوضعية المالية ونتائج نشاط المؤسسة. كما يسمح بإبراز أهم التغيرات والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة المالي.

وبناء على المعلومات المقدمة لنا من مكتب محافظ الحسابات قمنا بتحليل القوائم المالية للشركة X كما يلي:

أولاً: تحليل الميزانية:

❖ تحليل جانب الأصول:

➤ الأصول غير المتداولة:

بلغت قيمة الأصول الغير متداولة الصافية 114857106,35 دج سنة 2019 مقابل 147236900,91 دج سنة 2018 قيمة الأصول المتداولة 277094387,69 دج سنة 2019 مقابل 310976914,06 دج سنة 2018، أي بانخفاض قدره 33882526,37 دج بنسبة 10,89%.

المخزونات والمنتجات قيد الإنجاز ارتفعت إلى 39145920,18 دج مقابل 38506146.38 دج، بزيادة قدرها 639773,80 دج، مما يعكس زيادة طفيفة في المخزون.

الزبائن بلغت 7055004,00 دج مقابل 3656840,00 دج، بزيادة قدرها 3398,164 دج، وهو ما يدل على ارتفاع الديون لدى الزبائن.

مدينون آخرون بلغت 1529506,48 دج مقابل 1371506,48 دج، بزيادة قدرها 158000 دج.

الضرائب والرسوم انخفضت إلى 26990212,22 دج مقابل 33086003,87 دج، أي بانخفاض قدره 6005791,65 دج.

ديون وحقوق أخرى مشابهة بلغت 585706,69 دج، وهي قيمة لم تكن ظاهرة سنة 2018.

، أي انخفاض قدره 32379794,56 دج بنسبة 21,99%.

ويعود ذلك أساساً إلى انخفاض قيمة التثبيات نتيجة تسجيل الاهتلاكات السنوية .

التثبيات غير المادية بلغت 41312,00 دج مقابل 59672,00 دج سنة 2018، أي بانخفاض قدره 18360 دج.

التثبيات المادية بلغت 114815794,35 دج مقابل 147177228,91 دج سنة 2018، أي بانخفاض قدره 56,32361434 دج، مما يدل على استهلاك أصول ثابتة وعدم وجود استثمارات جديدة معتبرة.

➤ الأصول المتداولة:

بلغت الأصول المتداولة 277094387,69 دج سنة 2019 مقابل 310976914,06 دج سنة 2018، أي بانخفاض قدره 33882526,37 دج بنسبة 10.89%.

المخزونات والمنتجات قيد الإنجاز ارتفعت إلى 39145920,18 دج مقابل 38506146,38 دج، أي بزيادة قدرها 639773,80 دج مما يعكس زيادة طفيفة في المخزون.

الزبائن بلغت 7055004,00 دج مقابل 3656840,00 دج، بزيادة قدرها 3398,164 دج، وهو ما يدل على ارتفاع الديون لدى الزبائن.

مدينون آخرون بلغت 1529506,48 دج مقابل 1371506,48 دج، بزيادة قدرها 158000 دج.

الضرائب والرسوم انخفضت إلى 26990212,22 دج مقابل 33086003,87 دج، أي بانخفاض قدره 6005791,65 دج.

ديون وحقوق أخرى مشابهة بلغت 585706,69 دج، وهي قيمة لم تكن ظاهرة سنة 2018.

➤ الخزينة: بلغت قيمة الخزينة 201787948,12 دج سنة 2019 مقابل 234356417,33 دج

سنة 2018، أي انخفاض قدره 32568469,21 دج بنسبة 13,90%، وهو ما يدل على تراجع السيولة النقدية المتاحة لدى المؤسسة.

يتضح من خلال الميزانية أن المؤسسة تعرف تراجعاً في إجمالي الأصول، خاصة في الأصول الثابتة والخزينة، مما قد يعكس صعوبات في التجديد والاستثمار، إضافة إلى انخفاض السيولة. وفي المقابل سجلت بعض العناصر ارتفاعاً مثل المخزونات والديون لدى الزبائن، وهو ما يستوجب تحسين تسيير الموارد المالية ومتابعة التحصيل للحفاظ على التوازن المالي للمؤسسة.

❖ تحليل جانب الخصوم:

تظهر الميزانية الخاصة بالمؤسسة العمومية للنقل وجود وضعية مالية صعبة خلال سنة 2019، حيث سجلت الأموال الخاصة قيمة سالبة بلغت 7499286272 دج بعدما كانت سالبة أيضاً سنة 2018 بقيمة 719040829 دج، وهذا يدل على تراكم الخسائر وتدهور المركز المالي للمؤسسة.

كما نلاحظ أن النتيجة الصافية لسنة 2019 بلغت 6780245443 دج، أي خسارة معتبرة أكبر من خسائر سنة 2018 التي كانت -592180341 دج، ما يعني تراجع الأداء المالي بشكل كبير.

أما الديون الغير متداولة فقد بقيت مستقرة تقريبا عند 45478775759 دج في السنتين، مما يدل على وجود التزامات طويلة الأجل ثابتة.

فيما يخص الخصوم المتداولة فقد ارتفعت من 1061646567 دج سنة 2018 إلى 1215659917 دج سنة 2019، ويرجع ذلك إلى زيادة ديون الموردين والضرائب والديون الأخرى، وهو ما قد يسبب ضغطا على السيولة.

كما انخفض اجمالي الخصوم من 45821381497 دج سنة 2018 إلى 39195149404 دج سنة 2019، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تغيرات في رأس المال والنتائج.

يتضح لنا أن المؤسسة تعاني من خسائر متراكمة وأموال خاصة سالبة، رغم استقرار الديون طويلة الأجل، مما يدل على ضعف التوازن المالي والحاجة إلى تحسين المردودية أو دعم مالي لإعادة التوازن.

ثانيا: تحليل حسابات النتائج

يظهر تحليل حساب النتائج للمؤسسة x خلال سنتي 2018 و2019 تدهورا ملحوظا في أدائها المالي. فقد سجلت المؤسسة انخفاضا كبيرا في انتاج السنة، حيث انتقل من 89271949,86 دج سنة 2018 الى 37858424,14 دج سنة 2019، وهو ما يعكس ترجعا في حجم النشاط أو الإيرادات المحققة.

في المقابل، ارتفعت قيمة استهلاك السنة من 15741153,75 دج إلى 18618438,69 دج، مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على التحكم في تكاليفها رغم انخفاض نشاطها. ونتيجة لذلك، شهدت القيمة المضافة انخفاضا حادا من 73530796,11 دج الى 19239985,4 دج، وهو مؤشر سلبي يعكس ضعف القدرة على خلق الثروة.

كما تدهور فائض الاستغلال الإجمالي بشكل كبير، حيث انتقل من قيمة موجبة قدرها 29163099,55 دج سنة 2018 الى قيمة سالبة بلغت -36795268,12 دج سنة 2019، ويرجع ذلك أساسا إلى الارتفاع الكبير في أعباء المستخدمين التي بلغت 55122346,35 دج، بالإضافة إلى الأعباء الجبائية.

أما النتيجة التشغيلية، فقد سجلت انخفاضا حادا من 450415,91-دج إلى 67792454,43-دج وهو ما يؤكد أن النشاط الرئيسي للمؤسسة أصبح غير مربح.

وبالنسبة للنتيجة المالية، فقد كان تأثيرها محدودا مقارنة بالنتيجة التشغيلية، مما يدل على أن المشكل الرئيسي يعود إلى التسيير التشغيلي وليس المالي.

وفي الأخير انعكس هذا التدهور على النتيجة الصافية للسنة، حيث انتقلت من 5921803,41-دج سنة 2018 إلى 67802454,43-دج سنة 2019، أي بزيادة كبيرة في حجم الخسائر. وعليه، يمكن استنتاج أن المؤسسة تعاني من اختلالات هيكلية تتمثل في انخفاض الإيرادات وارتفاع التكاليف، خاصة كتلة الأجور، مما يستدعي اتخاذ إجراءات تصحيحية لتحسين الأداء المالي وضمان استمرارية النشاط.

المطلب الثالث: عرض التقرير النهائي لمحافظ الحسابات

يعد تقرير محافظ الحسابات الوثيقة الختامية لعملية التدقيق، حيث يعكس نتائج أعماله ويبين مدى مصداقية القوائم المالية للمؤسسة. ويتضمن هذا التقرير النهائي عنصرين أساسيين هما إبداء الرأي المهني والملاحظات والمعلومات الخاصة الناتجة عن عملية المراجعة. حيث سنقوم في هذا المطلب بعرض التقرير النهائي المقدم لنا من مكتب محافظ الحسابات إذ يتضمن تحليلاً للمعطيات المالية والمحاسبية للمؤسسة X.

أولاً: الرأي حول القوائم المالية

- بناءً على الأشغال المنجزة من المراجعات والمراقبات التي قمنا بها خلال سنة 2019.
- بناءً على كل الوثائق المقدمة لنا والتي تمت وفق معيار المهنة ومعايير المراجعة، يمكن الإشارة إلى التحفظات التالية:
- مقارنة رصيد الحساب 16810 اقتراضات من الصندوق الوطني للاستثمار مع الهيئة المقرضة الصندوق الوطني للاستثمار.
- إجراء تحليل وتفصيل لأرصدة الحسابات الخاصة بالميزانية للسنوات السابقة وخاصة موردو الخدمات، المستخدمون الأجور المستحقة، الضرائب والرسوم.
- الحصول على تصنيف المؤسسة والمرسوم الذي يطبق على رواتب الإطارات المسيرة للمؤسسة من الجهات الوصية حتى يتم اعتمادها في اعداد الأجور الخاصة بهم.
- وبناءً على ما تقدم ذكره قد تمت المصادقة بتحفظ على القوائم المالية والحسابات المغلقة بتاريخ 2019-12-31 والمعتمدة طبقاً للنظام المالي والمحاسبي والملحقة بهذا التقرير.

أين تحملت المؤسسة عجزاً يقدر ب 6780245443 دج .

ومجموع صافي الميزانية ب 39195149404 دج .

إن هذه الحسابات منتظمة وصادقة في جميع جوانبها المعتمدة وفق للقواعد والمبادئ المحاسبية المعمول بها، كما تقدم صورة مطابقة للوضعية المالية ووضعية الذمة والنجاعة وخزينة المؤسسة عند نهاية الدورة،

مع الأخذ بعين الاعتبار التحفظات المذكورة في هذا التقرير والتحفظات المذكورة في التقرير لسنة 2018.

ثانيا: المراجعات والمعلومات الخاصة

*** معيار الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة: المؤسسة غير معنية بهذا المعيار**

*** معيار الاتفاقيات المنظمة: المادة 628 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمكمل للأمرية رقم 59-75 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 الخاص بالقانون التجاري والمتعلق بالاتفاقيات المنظمة.**

تطبيقا لهذه المادة وخلال عمليات المراقبة لم تقدم لنا أي وثيقة تخص هذه المادة

*** معيار التقرير حول استمرارية الاستغلال:**

بناء على القرار 94 103 SPM المتعلق بالمعايير المهنية لمحافظ الحسابات المادة 02 وبما أن مجموع رؤوس الأموال الخاصة سلبية بمبلغ 7499286272 - دج .

وبناء على المادة 715 مكرر 20 من القانون التجاري التي تنص: إذا كان الأصل الصافي للشركة قد انخفض بفعل الخسائر الثابتة في وثائق الحسابات إلى أقل من ربع رأس مال الشركة، فإن مجلس الإدارة ملزم من خلال الأربعة أشهر التالية للمصادقة على الحسابات التي كشفت عن هذه الخسائر باستدعاء الجمعية العامة غير العادية للنظر فيما إذا كان يجب اتخاذ قرار حل الشركة قبل حلول الأجل، وإذا لم يتقرر الحل فإن الشركة تلتزم في هذه الحالة، بعد قفل السنة المالية الثانية على الأكثر التي تلي السنة التي تم فيها التحقق من الخسائر ومع مراعاة أحكام المادة 594 أعلاه، بتخفيض رأس مالها بقدر يساوي على الأقل مبلغ الخسائر التي لم تخصم من الاحتياطي، إذا لم يجدد في هذا الأجل الأصل الصافي بقدر يساوي على الأقل ربع رأس مال الشركة.

وعليه فإن الشركة تواجه صعوبات في استمرارية الاستغلال.

*** معيار المبلغ الإجمالي لأعلى التعويضات:**

بعد الاطلاع على الكشف المفصل عن التعويضات المدفوعة لعشرة موظفين الأعلى أجرا المعد من طرف إدارة المؤسسة فإننا نؤكد ونصادق أن المبلغ الفصل للتعويضات يتطابق مع المعلومات المحصل عليها والمقدر ب: خمسة ملايين وتسع مائة واثنان وسبعون ألف وأربع مائة وسبعة وأربعون دينار وسبعة وثمانون سنتيما.

الجدول رقم 08: التعويضات المدفوعة لعشرة موظفين الأعلى أجرا

الموظف	الوظيفة	الأجر الخام
01	مدير عام بالنيابة	199153333 دج
02	مكلف بالتسيير	84188531 دج
03	رئيس مصلحة الإدارة والوسائل	48498019 دج
04	رئيس مصلحة المحاسبة والمالية	46317702 دج
05	رئيس مصلحة الاستغلال	45957563 دج
06	رئيس مصلحة الصيانة	39282874 دج
07	رئيس حظيرة	34657333 دج
08	رئيس حظيرة	33419451 دج
09	إطار مكلف بالإحصائيات	32923715 دج
10	إطار مكلف بالخطوط	32846266 دج
المجموع		597244787 دج

المصدر: معلومات مقدمة من مكتب محافظ الحسابات.

***معيار حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين:**

هناك امتيازات ممنوحة للمستخدمين تتمثل في:

- سيارة سياحية من نوع شوفرولي كروز ممنوحة لمدير المؤسسة.

- 10 شرائح هاتف النقال للمتعامل أوريدو ممنوحة لمدير المؤسسة والسكرتارية ورؤساء المصالح.

*معيار حول تطور نتيجة السنوات الخمسة الأخيرة:

الجدول رقم 09: تطور نتيجة الخمس سنوات الأخيرة

السنة	نتيجة الدورة
2015	-5384855016
2016	-6670958657
2017	+2203775473
2018	-592180341
2019	-6780245443

المصدر: معلومات مقدمة من مكتب محافظ الحسابات.

*معيار حول إجراءات الرقابة الداخلية:

المؤسسة قامت بتوظيف مراجع حسابات داخلي لكنها لم تقدم لنا أي تقرير يذكر.

كما قدم محافظ الحسابات توصيات عامة تتمثل في:

- التأكد من مطابقة رصيد الموردين مع الرصيد المحاسبي.
- تحديث السجلات القانونية (الجرد. الجريدة العامة).
- تسوية عمليات نهاية السنة.
- رفع التحفظات المذكورة في التقريرين الماليين لسنة 2018 و2019.

المبحث الثالث: عرض وتحليل المقابلة مع محافظ الحسابات

تعد المقابلة مع محافظ الحسابات من أهم أدوات جمع البيانات في الدراسة التطبيقية، إذ تساهم في الحصول على المعلومات وتوضيحات دقيقة حول مهامه ودوره في مراجعة القوائم المالية. كما تساعد على ربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال تحليل مختلف الإجابات والمعطيات المقدمة. ومن هذا المنطلق سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل نتائج المقابلة المنجزة مع محافظ الحسابات.

المطلب الأول: تقديم عام للمقابلة

أولاً: تعريف المقابلة:

هي إحدى أدوات جمع البيانات في البحوث العلمية، فهي أسلوب مبني على الود والاحترام والثقة المتبادلة بين الباحث وعينة الدراسة، والغرض منها جمع المعلومات التي تساعد على تفسير وحل المشكلات، هذا وتعد المقابلة في البحث أداة مهمة لجمع المعلومات في الدراسات الاستطلاعية، كما تستخدم في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والتربوية والرياضية والنفسية، مما يبرز أهميتها كأحد أدوات جمع البيانات التي تتسم بالدقة والموضوعية.

وهي محادثة بين القائم بالمقابلة والمستجوب، وذلك بغرض الحصول على معلومات من المستجوب، بهدف الوصول إلى معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة يحتاج الباحث الوصول إليها.

ثانياً: أنواعها:

✓ **المقابلة غير الموجهة:** هي مقابلة لا تعتمد على أسئلة محدد مسبقاً، بل تكون على شكل حوار حر وتلقائي بين الباحث والمبحوث، حيث يوجه الباحث النقاش فقط حسب سير الحديث. هذا النوع يسمح بجمع معلومات عميقة جداً ويكشف آراء وتجارب مفصلة، لكنه يحتاج مهارة كبيرة في إدارة الحوار وتحليل النتائج.

✓ **المقابلة النصف موجهة:** هي مقابلة تعتمد على مجموعة أسئلة أساسية جاهزة يحددها الباحث مسبقاً، لكن في نفس الوقت تسمح له بإضافة أسئلة أخرى أو التعمق في الإجابات حسب ردود الشخص. هذا النوع يجمع بين التنظيم والمرونة ويستعمل غالباً في البحوث التي تحتاج فهم أعمق للظواهر الاجتماعية أو النفسية.

✓ **المقابلة الموجهة:** هي نوع من المقابلات في البحث العلمي تعتمد على أسئلة محددة مسبقا يطرحها الباحث بنفس الطريقة وعلى نفس الترتيب على جميع الأشخاص. لا يسمح فيها بالخروج عن الأسئلة أو تغييرها، وهدفها هو جمع معلومات دقيقة وقابلة للمقارنة بين الأفراد، لذلك تستعمل كثيرا في الدراسات التي تحتاج نتائج منظمة وواضحة.

في إطار الدراسة الميدانية، ومن أجل اختبار مدى صحة الفرضيات المطروحة، تم اجراء مقابلة نصف موجهة مع محافظ الحسابات "زيتوني عومار"، وقد تمحورت هذه المقابلة حول دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية.

الاسم: زيتوني عومار.

الوظيفة: محافظ حسابات ومحاسب معتمد.

المكان: ميلة.

تاريخ المقابلة: 20 أبريل 2026.

نوع المقابلة: نصف موجهة.

المطلب الثاني: مضمون المقابلة

من خلال زيارتنا لمكتب محافظ الحسابات السيد "زيتوني عومار" قمنا باتباع أسلوب المقابلة المنظمة وطرح أسئلة منظمة مسبقا، وكان الحوار كالتالي:

السؤال الأول: كيف يساهم محافظ الحسابات في تحسين مصداقية القوائم المالية؟

الإجابة:

يساهم محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية القوائم المالية من خلال التحقق من مطابقتها بالنظام المحاسبي المالي ومعايير التدقيق، إضافة إلى التأكد من صحة العمليات المحاسبية والأرصدة المالية. كما يمنح تقريره ثقة أكبر لمستخدمي القوائم المالية مثل البنوك والمستثمرين.

السؤال الثاني: كيف يساهم محافظ الحسابات في تحسين موثوقية القوائم المالية؟

الإجابة:

يعمل محافظ الحسابات على تحسين موثوقية القوائم المالية عبر تقييم نظام الرقابة الداخلية واكتشاف الأخطاء أو التلاعبات المحتملة. كما يساهم في ضمان صحة المعلومات المالية من خلال إجراءات التدقيق والجرد والمصادقات الخارجية.

السؤال الثالث: هل لاحظتم تحسناً في جودة التقارير المالية بعد تدخلكم؟

الإجابة:

نعم، يؤدي تدخل محافظ الحسابات إلى تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز الشفافية والدقة المحاسبية وتقليل الأخطاء الجوهرية. كما يساهم التدقيق في تحسين الإفصاح المالي وجعل التقارير أكثر تعبيراً عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

السؤال الرابع: كيف تقيمون جودة التقارير المالية في المؤسسات التي تتعاملون معها؟

الإجابة:

يتم تقييم جودة التقارير المالية بالاعتماد على عدة معايير أهمها الموثوقية، الوضوح، الملائمة والقابلية للمقارنة. كما يتم التركيز على مدى احترام المؤسسة للمبادئ المحاسبية وجودة الإفصاح في القوائم والملحقات المالية.

السؤال الخامس: ماهي الإجراءات التي تعتمدون عليها لاكتشاف الأخطاء المحاسبية؟

الإجابة:

يعتمد محافظ الحسابات على إجراءات متعددة مثل فحص المستندات المحاسبية، مراجعة القيود، واستخدام الإجراءات التحليلية والعينات الإحصائية. كما يتم التحقق من مدى صحة العمليات المالية وتسجيلها وفقاً للمعايير المعتمدة.

السؤال السادس: كيف يتم اكتشاف حالات التلاعب أو الغش المالي؟

الإجابة:

يتم اكتشاف التلاعبات من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية وإجراء المصادقات الخارجية، والجرد المالي للأصول، إضافة إلى تحليل العمليات غير العادية أو المشبوهة. كما تساعد الخبرة المهنية لمحافظ الحسابات في تحديد المؤشرات الدالة على الغش المالي.

السؤال السابع: هل تقومون بتقديم توصيات لتحسين التقارير المالية؟

الإجابة:

نعم، يقدم محافظ الحسابات توصيات تهدف إلى تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية. كما تتعلق هذه التوصيات بتصحيح المعالجات المحاسبية وتحسين الامتثال للتشريعات المحاسبية والجبائية.

السؤال الثامن: كيف يتم تقديم هذه التوصيات للمؤسسة؟

الإجابة:

يتم تقديم التوصيات من خلال تقارير أو رسائل رسمية موجهة للإدارة تتضمن نقاط الضعف المكتشفة والحلول المقترحة لمعالجتها. كما تتم مناقشة هذه الملاحظات مع المسؤولين لضمان فهمها والعمل على تنفيذها.

السؤال التاسع: إلى أي مدى تستجيب المؤسسات لهذه التوصيات؟

الإجابة:

تختلف درجة استجابة المؤسسات حسب وعي الإدارة بأهمية التدقيق والحوكمة، حيث تستجيب بعض المؤسسات لتفادي التحفظات وتحسين الأداء المالي. في المقابل، قد تتأخر بعض المؤسسات في تنفيذ التوصيات بسبب التكاليف أو مقاومة التغيير.

السؤال العاشر: ماهي أبرز الصعوبات التي تواجهكم أثناء عملية المراجعة؟

الإجابة:

تتمثل أبرز الصعوبات في ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، ونقص الأنظمة المعلوماتية، وصعوبة الحصول على المعلومات والأدلة الكافية في الوقت المناسب. كما يواجه محافظ الحسابات أحيانا ضغوطا مهنية ومقاومة من بعض الإدارات.

السؤال الحادي عشر: ما هي أبرز الأخطاء أو المشاكل التي تواجه القوائم المالية؟

الإجابة:

من أكثر المشاكل شيوعا الخلط بين المعالجة المحاسبية والجبائية، وضعف الإفصاح المحاسبي، وأخطاء تقييم المخزونات والأصول. كما تظهر أحيانا مشاكل تتعلق بعدم احترام استقلال الدورات المالية أو نقص المؤونات.

السؤال الثاني عشر: ما هي أهم الاقتراحات لتحسين جودة التقارير المالية؟

الإجابة:

من أهم الاقتراحات تطوير الأنظمة المحاسبية والاعتماد على الرقمنة، وتفعيل التدقيق الداخلي، وتحسين الإفصاح المحاسبي في الملحقات المالية. كما يساهم التكوين المستمر للمحاسبين في رفع جودة المعالجات المحاسبية.

السؤال الثالث عشر: كيف يمكن تعزيز دور محافظ الحسابات في المؤسسات الجزائرية؟

الإجابة:

يمكن تعزيز دور محافظ الحسابات من خلال دعم استقلاليته المهنية، وتطوير استخدام التكنولوجيا الحديثة في التدقيق، وتفعيل لجان التدقيق داخل المؤسسات. كما يساهم التكوين المستمر والرقابة المهنية في تحسين جودة أعمال التدقيق.

السؤال الرابع عشر: هل يخضع محافظ الحسابات لرقابة أو تقييم مهني؟

الإجابة:

نعم يخضع محافظ الحسابات لرقابة مهنية وقانونية من طرف الهيئات المختصة لضمان احترام معايير التدقيق وأخلاقيات المهنة، كما يمكن أن يتعرض لعقوبات تأديبية أو قانونية في حالة الإخلال بواجباته المهنية.

المطلب الثالث: تحليل المقابلة ونتائجها

في هذا المطلب سيتم التطرق إلى تحليل المقابلة التي أجريت مع محافظ الحسابات، بهدف التعرف على دوره في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية داخل المؤسسة، كما تم من خلال هذه المقابلة استخلاص مجموعة من النتائج التي تعكس واقع عملية التدقيق وأهميتها في تعزيز الشفافية والمصادقية المالية.

الفرع الأول: تحليل إجابات محافظ الحسابات

بعد المقابلة مع السيد " زيتوني عومار " ومن خلال إجاباته عن أسئلتنا استخلصنا بعض التحليلات وتطلعنا بها إلى نتائج تفيد باقي دراستنا.

- أكد محافظ الحسابات أن مساهمته في تحسين مصداقية القوائم المالية تتم من خلال التحقق من مطابقة القوائم المالية للنظام المحاسبي المالي ومعايير التدقيق، إضافة إلى التأكد من صحة العمليات المحاسبية والأرصدة المالية. كما أشار إلى أن تقرير محافظ الحسابات يمنح ثقة أكبر لمستخدمي القوائم المالية مثل البنوك والمستثمرين.

وبين ذلك أن محافظ الحسابات يؤدي دورا أساسيا في تعزيز الثقة والشفافية داخل المؤسسة.

- أوضح محافظ الحسابات أن تحسين موثوقية القوائم المالية تتم عبر تقييم نظام الرقابة الداخلية واكتشاف الأخطاء أو التلاعبات المحتملة، إضافة إلى استخدام إجراءات التدقيق والجرد والمصادقات الخارجية. وتدل هذه الإجابة على أن فعالية الرقابة الداخلية والتدقيق تعتبر من أهم العوامل التي تساعد على ضمان صحة المعلومات المالية.

- أشار محافظ الحسابات إلى أن تدخله يساهم في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز الشفافية والدقة المحاسبية وتقليل الأخطاء الجوهرية، إضافة إلى تحسين الإفصاح المالي. وهذا يعكس الدور الإيجابي للتدقيق في جعل التقارير المالية أكثر تعبيرا عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة.

- بين محافظ الحسابات أن تقييم جودة التقارير المالية يعتمد على عدة معايير تتمثل في الموثوقية، الوضوح، الملائمة والقابلية للمقارنة، إضافة إلى احترام المبادئ المحاسبية وجودة الإفصاح المالي. وتظهر هذه الإجابة أن جودة التقارير المالية ترتبط بمدى توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
- أكد محافظ الحسابات اعتماده على عدة إجراءات لاكتشاف الأخطاء المحاسبية مثل فحص المستندات المحاسبية، ومراجعة القيود، الإجراءات التحليلية والعينات الإحصائية. كما يتم التحقق من صحة العمليات المالية وفقاً للمعايير المعتمدة. وتوضح هذه الإجابة أن عملية التدقيق تعتمد على أساليب علمية ومنهجية تساعد على اكتشاف الأخطاء بدقة.
- أوضح محافظ الحسابات أن اكتشاف التلاعب أو الغش المالي يتم من خلال تقييم الرقابة الداخلية، المصادقات الخارجية، الجرد المالي للأصول وتحليل العمليات المشبوهة. كما أشار إلى دور الخبرة المهنية في اكتشاف مؤشرات الغش المالي. ويبرز ذلك أهمية الكفاءة المهنية والخبرة العملية في نجاح عملية التدقيق.
- أكد محافظ الحسابات أنه يقدم توصيات تهدف إلى تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية، إضافة إلى تصحيح المعالجات المحاسبية وتحسين الامتثال للتشريعات المحاسبية والجبائية. وتبين هذه الإجابة أن دور محافظ الحسابات لا يقتصر على اكتشاف الأخطاء فقط، بل يشمل أيضاً تقديم حلول تطويرية للمؤسسة.
- أوضح محافظ الحسابات أن التوصيات تقدم من خلال تقارير ورسائل رسمية موجهة للإدارة تتضمن نقاط الضعف والحلول المقترحة، مع مناقشة هذه الملاحظات مع المسؤولين لضمان تنفيذها. وهذا يدل على أن عملية التواصل بين محافظ الحسابات والإدارة تعتبر ضرورية لتحسين الأداء المالي والمحاسبي.
- أشار محافظ الحسابات إلى أن استجابة المؤسسات للتوصيات تختلف حسب وعي الإدارة بأهمية التدقيق والحوكمة، حيث تستجيب بعض المؤسسات لتحسين الأداء المالي وتفاذي التحفظات، بينما تتأخر مؤسسات أخرى بسبب التكاليف أو مقاومة التغيير. وتبرز هذه الإجابة تأثير الثقافة التنظيمية للإدارة على فعالية التوصيات المقدمة.

- بين محافظ الحسابات أن أبرز الصعوبات التي تواجهه تتمثل في ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، نقص الأنظمة المعلوماتية، صعوبة الحصول على المعلومات والأدلة الكافية، إضافة إلى الضغوط المهنية ومقاومة بعض الإدارات. وتشير هذه الإجابة إلى أن بيئة العمل داخل المؤسسة تؤثر بشكل مباشر على جودة وفعالية عملية التدقيق.
- أكد محافظ الحسابات أن أبرز المشاكل التي تواجه القوائم المالية تتمثل في الخلط بين المعالجة المحاسبية والجبائية، ضعف الإفصاح المحاسبي، وأخطاء تقييم المخزونات والأصول، إضافة إلى مشاكل تتعلق باستقلال الدورات المالية ونقص المؤونات. ويظهر ذلك وجود نقائص في التطبيق المحاسبي داخل بعض المؤسسات.
- أوضح محافظ الحسابات أن تحسين جودة التقارير المالية يتطلب تطوير الأنظمة المحاسبية، الاعتماد على الرقمنة، تفعيل التدقيق الداخلي، وتحسين الإفصاح المحاسبي، إضافة إلى التكوين المستمر للمحاسبين. وتبرز هذه الإجابة أهمية التكنولوجيا والتكوين المهني في تطوير جودة المعلومات المالية.
- أكد محافظ الحسابات أن تعزيز دوره في المؤسسات الجزائرية يكون من خلال دعم استقلاليته المهنية، تطوير استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتفعيل لجان التدقيق داخل المؤسسات، إضافة إلى التكوين المستمر والرقابة المهنية. وتشير هذه الإجابة إلى أن تطوير بيئة التدقيق يساهم في رفع جودة أعمال محافظ الحسابات.
- أوضح محافظ الحسابات أنه يخضع لرقابة مهنية وقانونية من طرف الهيئات المختصة لضمان احترام معايير التدقيق وأخلاقيات المهنة، مع إمكانية التعرض لعقوبات تأديبية أو قانونية في حالة الإخلال بواجباته المهنية. وتدل هذه الإجابة على أن مهنة محافظ الحسابات تخضع لإطار تنظيمي يهدف إلى ضمان جودة وموضوعية أعمال التدقيق.

الفرع الثاني: النتائج المستخلصة من المقابلة

من خلال الدراسة التي قمنا بها في مكتب محافظ الحسابات عن طريق المقابلة توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1- يساهم محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية وموثوقية القوائم المالية من خلال التحقق من صحة العمليات المحاسبية ومدى مطابقتها للنظام المحاسبي المالي ومعايير التدقيق.

- 2- يؤدي تدخل محافظ الحسابات إلى تحسين جودة التقارير المالية عبر تعزيز الشفافية والدقة المحاسبية وتقليل الأخطاء الجوهرية وتحسين الإفصاح المالي.
- 3- يعتمد محافظ الحسابات على مجموعة من الإجراءات المهنية مثل فحص المستندات، الإجراءات التحليلية، الجرد والمصادقات الخارجية لاكتشاف الأخطاء والتلاعبات المالية.
- 4- يلعب محافظ الحسابات دورا استشاريا من خلال تقديم توصيات تهدف إلى تحسين الرقابة الداخلية وتصحيح المعالجات المحاسبية وتعزيز الامتثال للتشريعات المحاسبية والجبائية.
- 5- تختلف درجة استجابة المؤسسات لتوصيات محافظ الحسابات حسب وعي الإدارة بأهمية التدقيق والحوكمة، حيث تستجيب بعض المؤسسات بسرعة بينما تواجه أخرى صعوبات في التطبيق.
- 6- تواجه عملية التدقيق عدة صعوبات أهمها ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، نقص الأنظمة المعلوماتية، وصعوبة الحصول على المعلومات والأدلة الكافية في الوقت المناسب.
- 7- يساهم تطوير الأنظمة المحاسبية، الاعتماد على الرقمنة، التكوين المستمر، ودعم استقلالية محافظ الحسابات في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز فعالية عملية التدقيق داخل المؤسسات الجزائرية.

خلاصة الفصل:

يهدف هذا الفصل التطبيقي إلى إسقاط الجوانب النظرية المتعلقة بدور محافظ الحسابات على أرض الواقع، من خلال دراسة حالة مؤسسة وتحليل كيفية مساهمة محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية. وقد تم التطرق إلى مختلف المهام التي يقوم بها، بداية من فحص الوثائق والسجلات المحاسبية، والتأكد من احترام المبادئ والمعايير المحاسبية المعمول بها، وصولاً إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية واكتشاف الأخطاء أو التجاوزات المحتملة.

كما أظهرت الدراسة أن تدخل محافظ الحسابات يعزز مصداقية القوائم المالية ويزيد من درجة الثقة لدى الأطراف الداخلية والخارجية، مثل المساهمين، المستثمرين، البنوك، الإدارة. إضافة إلى ذلك، يساهم في تقديم توصيات تساعد المؤسسة على تحسين تنظيمها المالي والمحاسبي ورفع مستوى الشفافية.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها، يتضح أن محافظ الحسابات يلعب دوراً أساسياً في تحسين جودة المعلومات المالية، من خلال ضمان صدقها، شفافيتها، وقابليتها للاعتماد في اتخاذ القرارات، مما يجعله عنصراً مهماً في دعم حوكمة المؤسسة واستمراريتها.



الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومات المالية، يتضح أن محافظ الحسابات يعد من أهم الآليات الرقابية التي تعتمد عليها المؤسسات لضمان شفافية وصدق القوائم المالية، وذلك من خلال المهام التي يقوم بها والمتمثلة في فحص الحسابات، مراقبة مدى احترام القواعد والمعايير المحاسبية، والتأكد من سلامة الإجراءات المالية والمحاسبية داخل المؤسسة.

وقد أبرز الجانب النظري أهمية محافظ الحسابات من خلال توضيح مفهومه، مهامه، مسؤولياته، وكذا علاقته بمختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، حيث يساهم في تعزيز الثقة بين المؤسسة ومحيطها الخارجي، خاصة المستثمرين، البنوك، الإدارات الرقابية. كما تم التطرق إلى مفهوم جودة المعلومات المالية وخصائصها الأساسية المتمثلة في الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، والوضوح.

أما الجانب التطبيقي، فقد سمح بإبراز الدور الفعلي لمحافظ الحسابات داخل المؤسسة محل الدراسة، حيث تبين أن تدخله يساهم في اكتشاف النقائص والأخطاء، تحسين نظام الرقابة الداخلية، وتقديم توصيات فعالة تساعد على رفع كفاءة الأداء المالي والمحاسبي. كما أن تقريره النهائي يعد وسيلة مهمة تمنح مصداقية أكبر للقوائم المالية المنشورة.

نتائج الدراسة:

كما تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي أبرزت أهمية دور محافظ الحسابات في تحسين جودة القوائم المالية وتعزيز مصداقيتها داخل المؤسسة الاقتصادية تتمثل في:

✓ يساهم محافظ الحسابات في تعزيز مصداقية القوائم المالية من خلال التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية وصحتها.

✓ يساعد التدقيق الذي يقوم به محافظ الحسابات على اكتشاف الأخطاء والتجاوزات المحاسبية داخل المؤسسة.

✓ يؤدي احترام المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق إلى تحسين جودة القوائم المالية وزيادة موثوقيتها.

✓ تساهم تقارير محافظ الحسابات في دعم متخذي القرار وتوفير معلومات مالية دقيقة لمختلف الأطراف.

✓ يلعب محافظ الحسابات دوراً مهماً في تعزيز الشفافية والثقة داخل المؤسسة.

✓ أظهرت الدراسة أن فعالية محافظ الحسابات ترتبط بدرجة استقلاليته وكفاءته المهنية.

التوصيات:

كما تم تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تعزيز دور محافظ الحسابات وتحسين جودة القوائم المالية داخل المؤسسة الاقتصادية تتمثل في:

- ضرورة تعزيز استقلالية محافظ الحسابات أثناء أداء مهامه.
- العمل على تطبيق المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق بصورة دقيقة داخل المؤسسات.
- توفير التكوين المستمر لمحافظي الحسابات لمواكبة التطورات الحديثة في مجال المحاسبة والتدقيق.
- الاعتماد على أنظمة معلومات محاسبية حديثة لتحسين جودة القوائم المالية.
- زيادة اهتمام المؤسسات بالتدقيق الداخلي والتنسيق مع محافظي الحسابات.
- فرض رقابة أكبر على إعداد القوائم المالية لضمان الشفافية والمصادقية.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير تم اقتراح مجموعة من الآفاق المستقبلية التي يمكن أن تفتح المجال أمام دراسات أخرى تتعلق بدور محافظ الحسابات وعلاقته بتحسين جودة القوائم المالية تتمثل في:

- دراسة دور محافظ الحسابات في الكشف عن الغش والتلاعب المالي داخل المؤسسات الاقتصادية.
- التوسع في دراسة أثر الرقمنة على جودة التدقيق والقوائم المالية.
- دراسة العلاقة بين استقلالية محافظ الحسابات وجودة المعلومات المالية.
- التطرق إلى دور محافظ الحسابات في تعزيز الحوكمة والشفافية المالية.
- دراسة أثر تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق على جودة القوائم المالية.

- إجراء دراسات مقارنة بين المؤسسات العمومية والخاصة في مجال التدقيق وحسين جودة القوائم المالية.

A decorative scroll graphic with a light gray background and a black outline. The scroll is unrolled, showing the text. The top right corner has a small gray circle, and the left side has a vertical gray bar with a semi-circle at the top.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الجزائر

مساهمة التحليل المالي للقوائم المالية في إتخاذ القرار الإئتماني على ضوء النظام المحاسبي المالي باتنة

أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية

أثر جودة القوائم المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية المسجلة

اصلاح مهنة محافظ الحسابات واثرها على جودة عملية تدقيق الحسابات في الجزائر 2019

التحليل المالي لشركات وأسواق مالية 2009 (الرياض: دار المريخ للنشر)

التدريب المحاسبي والمالي 2013 عمان، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع

الجريدة الرسمية. (11 يوليو، 2010). 42 ، 7. الجزائر.

القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد العدد 42 الصادر بتاريخ 11 يوليو سنة 2010 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

القانون رقم 42 5 10-01 الصادر بتاريخ 11 يوليو 2010 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

القانون رقم 10-01 يتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد 42 5 العدد 42 الصادر بتاريخ 11 يوليو 2010 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

القانون 10-01 المادة 22 الجريدة الرسمية 42 الجزائر

القانون 10-01 المادة 45 4 الجزائر

القانون 10-01 المادة 65 4 الجزائر

المادة 22 من القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد العدد 42 الصادر بتاريخ 11 يوليو 2010 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المادة 24 القانون 10-01 العدد 42 الصادر بتاريخ 11 يوليو سنة 2010 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المادة 715 مكرر 42007 القانون التجاري 188

المرسوم التنفيذي 11-74 يهدف هذا القرار إلى تعيين مركز الإمتحان وتحديد الكيفيات العملية للإمتحان النهائي للحصول على شهادة الخبير المحاسب وكذا تشكيلة لجنة المداوالت العدد 14 الصادر بتاريخ 14 مارس سنة 2013 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المرسوم التنفيذي رقم 11-30 يحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد العدد 07 الصادر بتاريخ 2 فبراير سنة 2011 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المتعلق بتعيين محافظي الحسابات رقم 11-32 العدد 43 الصادر بتاريخ 25 يوليو 2012 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المرسوم التنفيذي رقم 11-393 يحدد شروط وكيفيات سير التبرص المهني واستقبال ودفع أجر الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المتربصين العدد 65 الصادر بتاريخ 30 نوفمبر سنة 2011 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- المرسوم التنفيذي رقم 72-11 يتعلق بتحديد قائمة الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب 72-11 العدد 45 الصادر بتاريخ 30 يوليو سنة 2017 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- المرسوم التنفيذي رقم 72-11 يتعلق بتحديد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب العدد 43 الصادر بتاريخ 30 يوليو 2017 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- المرسوم التنفيذي رقم 72-11 يحدد الشهادات الجامعية التي تمنح حق المشاركة في مسابقة الالتحاق بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسبة العدد 43 الصادر بتاريخ 25 يوليو سنة 2012 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- المرسوم التنفيذي رقم 288-12 تحديد عدد وطبيعة ومعامل وبرنامج الاختبارات و القبول بمعهد التعليم المتخصص لمهنة المحاسب العدد 45 الصادر بتاريخ 30 يوليو سنة 2017 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- المرسوم التنفيذي رقم 77-13 يتعلق بتحديد كيفية سير التكوين وكذا برامج التكوين المتخصص قصد الحصول على شهادة الخبير المحاسب و محافظ الحسابات العدد 45 الصادر بتاريخ 30 يوليو 2017 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- المنظر الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية وأثره على القوائم المالية 2021 مجلة إقتصاديات الأعمال والتجارة 51، 6139
- الهام عطاوي. (2020-2021). مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي. 65. الجزائر.
- تحليل القوائم المالية 2006 عمان، الأردن دار المسيرة للنشر والتوزيع
- تدقيق الحسابات 2010 دار التقدم العلمي
- تقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية في ظل التقييم بالقيمة العادلة 2019 البليلة
- تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر 2023 الدار الجزائرية
- جودة المعلومات المالية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و الإفصاح في القوائم المالية IAS-IFRS جامعة بوزياف المسيلة
- جودة المعلومة المالية وفق النظام المحاسبي وإشكالية الوصول إلى مستويات جودة الإعلام المالي داخل البيئة المؤسسية الجزائرية 2017/أفاق للدراسات الإقتصادية الثاني 150، 164
- دور محافظ الحسابات في تحسين جودة المعلومة المالية بإستخدام التحليل المالي 2016 مجلة العلوم الإنسانية 43489، 500
- دور محافظ الحسابات في تقويم الحسابات في المؤسسة الاقتصادية 2019 مجلة دراسات و أبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة 060273-102
- طيطوس فتحي . (2013). محافظ الحسابات في الجزائر. دفاتر السياسة والقانون (التاسع)، 39-48.
- عطاوي إلهام. (2021). مدى مراعاة محافظ الحسابات لتطبيق النظام المحاسبي المالي. 78-79. الجزائر.
- قانون رقم 01-10 العدد 42 الصادر بتاريخ 11 يوليو سنة 2010 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- قانون رقم 01-10 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات و المحاسب المعتمد 42 العدد 42 الصادر بتاريخ 11 يوليو سنة 2010 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- كايد سعود 2010 تدقيق الحسابات دار التقدم العلمي
- محافظ الحسابات ودوره في تفعيل حوكمة المؤسسات-دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات 2023 دفاتر بواكس 1201367-381
- محافظ الحسابات ودوره في تفعيل حوكمة المؤسسات-دراسة حالة مكتب محافظ الحسابات دفاتر بواكس 367-381

مراجعة الحسابات و التدقيق 2009 عمانالراية للنشر و التوزيع

مراجعة الحسابات و التدقيق 2009 عماندار الراية

مرسوم تنفيذي رقم 11-393، (2011 11). يحدد شروط وكيفيات . ج ج د ش قم الصادرة .

مرسوم تنفيذي رقم 11-30 يحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد العدد 07 الصادر بتاريخ 2 فبراير سنة 2011 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مرسوم تنفيذي رقم 11-202 يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال و آجال إرسالها العدد 30 الصادر بتاريخ 1 يونيو سنة 2011 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مرسوم تنفيذي رقم 11-30 يحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد العدد 07 الصادر بتاريخ 2 فبراير سنة 2011 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مرسوم تنفيذي رقم 11-30 يحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد العدد 07 الصادر بتاريخ 2 فبراير سنة 2011 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مرسوم تنفيذي رقم 11-30 يحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد العدد 07 الصادر بتاريخ 2 فبراير سنة 2011 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مرسوم تنفيذي رقم 11-30 يحدد شروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد العدد 07 الصادر بتاريخ 2 فبراير سنة 2011

مساهمة حوكمة الشركات في تحسين جودة القوائم المالية 2020 مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة 110، 4293

مساهمة نظام المعلومات المحاسبي الجيد في تسهيل مهمة محافظ الحساباتالجزائر

ممارسة مهنة تدقيق الحسابات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية مجلة المالية و الأسواق 334-360



قائمة الملاحق

مكتب محافظة الحسابات و المراقبةزيتوني عومارحي 500 مسكن - ميله -

إلى السيد : رئيس مجلس الإدارة .

والسادة: أعضاء مجلس الإدارة.

تطبيقا للمقرر الوزاري المشترك والمتضمن تعيين محافظ حسابات للمؤسسة المؤرخ بتاريخ: 02 جويلية 2018 اين تم تعييني كمحافظ حسابات لدى المؤسسة العمومية للنقل للسنوات: 2018. 2019 و 2020 على التوالي قابلة للتجديد.

والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 10-92 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1431 الموافق لـ: 14 مارس سنة 2010 والذي يتضمن إنشاء مؤسسات عمومية للنقل

و بناءا على المرسوم التنفيذي رقم: 10-91 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1431 الموافق لـ: 14 مارس سنة 2010 والذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمؤسسة العمومية للنقل

وتبعا للمرسوم التنفيذي رقم: 11-202 المؤرخ في: 26 مايو 2011 الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها .

وبناءا على القرار رقم: 30 المؤرخ في: 24 جوان 2013 والذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.

يشرفني أن أقدم لكم التقرير التالي حول:

- القوائم المالية التي تم إغلاقها من طرف إدارة المؤسسة في: 2019/12/31.

- المراجعات والمعلومات الخاصة المنصوص عليها في القانون والخاصة بسنة 2019.

مسؤولية إدارة المؤسسة عن القوائم المالية:

أذكركم أن إعداد الكشوفات المالية السنوية للمؤسسة يقع على عاتق المسؤولين على إدارة المؤسسة، وهذه المسؤولية تستلزم :

- مسك محاسبي وفقا للقواعد والمبادئ المحاسبية المنصوص عليها في القانون 07-11 المؤرخ في : 2007/11/25 والمتضمن النظام المحاسبي المالي والنصوص المنبثقة عنه والمتمثلة خاصة في :

* الميزانية (الأصول و الخصوم)

* جدول حساب النتائج

بالإضافة إلى مختلف القوائم المالية , المنصوص عليها في القرار المؤرخ بتاريخ 26 جانفي 2008 والمعدة طبقا للنظام المحاسبي والمالي واخص بالذكر:

جدول التدفقات المالية , وجدول تغييرات رؤوس الأموال بالإضافة إلى بعض الوثائق المحاسبية , (دفتر الأستاذ , ميزان المراجعة , اليوميات المساعد).

مع كل الوثائق المبررة المطلوبة.

- كما أن هذه المسؤولية تلزم المديرين بوضع نظام للمراقبة الداخلية .

وتقديم تقرير خاص بالمراقبة الداخلية.

مسؤولية محافظ الحسابات عن القوائم المالية:

يستوجب علي أن أشير انه نظرا لتقنيات السبر وحدود أخرى مرتبطة بالتدقيق وكذلك تلك المتعلقة بسير كل نظام محاسبة, ونظرا لغياب نظام وهيكل المراقبة الداخلية فإن خطر عدم اكتشاف إختلالات معتبرة, كتلك المنبثقة عن حالات الغش أو نتيجة للأخطاء, لا يمكن تفاديه كليا.

لهذه الأسباب لا يمكنني منح ضمان بان كل النقائص المهمة في النظام المحاسبي الناتجة عن الانحرافات المعتبرة يمكن تحديدها.

أنا أخضع للسر المهني طبقا لأحكام المادة رقم: 71 من القانون 10-01 ولا يمكن أن أعفى منه إلا ضمن الشروط المحددة من خلال المادة (72) من نفس القانون.